الهيئة الوطنية للمحامين الفرع الجهوي للمحامين بمدنين

محاضرة ختم التمرين

المحامي وكيل رياضي

الأستاذ المحاضر
الأستاذ رمزي محمدي

الأستاذ المشرف على التمرين
الأستاذ سامي الفاتح

السنة القضائية : 2018 – 2019

إهداء

إلى الأستاذ سامي الفاتح

أخي وأستاذي.

شكر

شكر خاص لكل الزملاء بالفرع الجهوي للمحامين بمدنين على حسن المعاملة وأخص بالذكر منهم الأستاذ خليفة الحداد والأستاذ أحمد البوزيدي.

تصدير

" وما الخيميائي إلا شخص آمن بحلمه وسعى بكل ما أوتي من قوة إلى تحقيقه،حتى وإن كلفه ذلك أن يهاجر من بلاده الأم وأن يتخلى عن كل ممتلكاته في مقابل أن يتحقق حلمه."

باولو كويلو – رواية الخيميائي

المخطط

مقدمة

الجزء الأول : المحامي مؤهل للإضطلاع بمهام الوكيل الرياضي

الفصل الأول : التكريس القانوني لإختصاص "المحامي وكيل رياضي"

الفصل الثاني : شروط إكتساب المحامي لصفة الوكيل الرياضي

الجزء الثاني : ضوابط ممارسة المحامي لمهنة الوكيل الرياضي

الفصل الأول : إلتزامات وحقوق المحامي كوكيل رياضي

الفصل الثاني :مسؤولية المحامي كوكيل رياضي

خلاصة

مقدمة

يعتبر ظهور مهنة المحاماة والنشاط الرياضي في نفس المكان من المفارقات التاريخية الطريفة،فرغم غياب التحديد التاريخي الدقيق لتاريخ ظهور مهنة المحاماة فإن المؤرخين يرجعون البدايات الأولى لظهورها إلى الحضارة اليونانية القديمة [1] وخاصة في عهد الحاكم "صولون – Solon " حاكم أثينا في الفترة بين (594 – 572 ق م) الذي وضع منذ توليه للحكم شرائع عرفت باسم " قانون صولون أو شرائع صولون " في 591 قبل الميلاد [2] بهدف أن تكون دستورا يحكم به البلاد وكان من بين تنصيصاته إجبار المتهم على الدفاع عن نفسه بنفسه مع إمكانية أن يقوم بصياغة خطابه كاتب عام معترف به [3] لتتبلور بذلك فكرة الدفاع عن المتهم تدريجيا وتتطور من اليونان إلى روما وصولا للمهنة في شكلها الحالي.[4]وفي نفس الحضارة اليونانية القديمة نشأ النشاط الرياضي،إذ تعدّ اليونان القديمة منشأ العديد من الرياضات في التاريخ مثل ألعاب القوى و المصارعة و رفع الأثقال، كما تعدّ منشأ الألعاب الأولمبية التي كانت تقام على شرف الاله زيوس رب الأرباب في الحضارة اليونانية [5].فكان أن "جمع التاريخ والمكان الظهور الأول لكل من الرياضة والمحاماة كما جمعهما الحاضر المتطور بين مهنة تواكب عصرها وبين أنشطة رياضية تريد أن يكون لسحرها ولدينها قواعد تنظمه كي لا يضمحل ويحرّف" حتى شغلت الرياضة واقعنا اليومي وأصبحت نهايات الأسبوع قبلة للملايين من الأشخاص الذين يشاهدون المقابلات الرياضية

---

1 - **Will and Ariel Durant** ,The story of civilization, p 208.

2 - قانون صولون : أنتخب صولون Solon الحكيم والشاعر حاكما على أثينا في الفترة (594 - 572 ق.م.) وقد قام بعد توليه الحكم بوضع شرائع أو أحكام عرفت باسم "قانون صولون" أو "شرائع صولون" وقد نقشت شرائع صولون على لوحات مثلثة تدور على محور وتم وضعها في الرواق الملكي حيث كان يجلس الحاكم والملك للقضاء وأقسموا جميعاً بأن يتقيدوا بها.- **المصدر - ويكيبيديا.**

3 -**Rodolphe Dareste de la Chavanne**,Article:Une prétendue loi de Solon,Revue des Études Grecques, tome 8, fascicule 29,1895.p 1 – 6.

4 -**Hamon-Degiovanni Avocats**,Les avocats à travers l'histoire de l'antiquité à nos jours – https://hamon-degiovanni.com/les-avocats-a-travers-lhistoire/

5 - البداية الفعلية للألعاب الأولمبية القديمة كانت مرتبطة بالأساطير الدينية المثيولوجيا الأغريقية,اقامها لأول مرة بيسستراتس حاكم اثينا المتوفي عام 527 ق. م في مدينة أولمبيا (واليها تنتسب الألعاب) في اليونان القديمة.

المختلفة من كرة قدم وكرة طائرة وكرة سلة والرقبي وغيرها من الرياضات الجماعية والفردية [6].

لم تعد الرياضة منطقة خارجة عن القانون zone de non droit بل مجالا إقتصاديا وخدماتيا ومصدرًا للوظائف يتطلب انضباطًا قانونيًا لا يمكن أن تفرضه إلا مجموعة من القواعد المنظمة له [7] وهكذا كان امتداد مجال القانون إلى الرياضة مصحوبًا بالانتقال من مرحلة اللاقانون [8] إلى مرحلة انطباق القواعد العامة للقانون العام droit commun وصولا إلى قانون خاص ينظم المجال حتى أصبحنا نتحدث عن "القانون الرياضي أو قانون الرياضة " وقد أدى ذلك إلى اعتماد قواعد قانونية ولوائح أكثر دقة وأكثر خصوصية لتتكيف مع واقع الألعاب الرياضية وخاصة مع دخول أهم الرياضات الكبرى لمنظومة الإحتراف [9].

وقد فرضت منظومة الإحتراف جملة من التحدّيات وأفرزت نسيجا من العلاقات والمعاملات المدنية والتجارية, أكّدت حاجة الأفراد إلى أشخاص مختصّين يساعدونهم على إتمام معاملاتهم على الوجه القانوني السليم وبالسرعة والنجاعة المطلوبان.وفي هذا السياق أصبح القيام بدور الوساطة أو الوكالة بين اللاعبين والأندية وبين المدربين والأندية وبين

---

[6] " De nos jours, Le sport occupe notre quotidien. Chaque fin de semaine, des milliers de personnes assistent à des rencontres sportives (football, volley-ball, basket-ball, rugby, etc.), payantes ou non, organisées par des fédérations ou des associations sportives **"Jean Gatsi**,Le droit du sport, (2e éd.) Presses Universitaires de France , p 3

[7] **Dr Klaus Vieweg**,Le droit du sport. une fascination.. p 79 . http://www.irut.de Institut de droit et de technologie Section de droit civil, information juridique, Technologie et droit des affaires.

[8] **أحمد الورفلي**،المختصر في القانون الرياضي،مجمع الأطرش للكتاب المختص ، ط 1 ، ص35.

[9] - **المادة 2 من تراتيب الجامعة الدولية لكرة القدم FIFA المتعلقة بوضعية وإنتقال اللاعبين** "المحترف هو اللاعب الذي لديه عقد مكتوب مع ناد ويُدفع له في مقابل نشاطه في كرة القدم أكثر من مصروفاته الفعلية التي يتحملها."

- **الفصل 27 من التراتيب العامة للجامعة التونسية لكرة القدم** :"اللاعب المحترف هو اللاعب الذي يجعل ممارسة كرة القدم حرفته مقابل اجر و ال يمارس أية حرفة أخرى."

الأندية وشركات الاستشهار مهمة ضرورية لضمان نجاح الصفقات الرياضية لتظهر مهنة "الوكيل الرياضي أو الوسيط الرياضي " خاصة في رياضة كرة القدم المحترفة وليقتحم هذه المهنة أشخاص ذوي خبرة كانوا لاعبين ومدربين سابقين أو مسيرين للنوادي ولتصبح مجال تدخل ممكن للمحامي بما له من كفاءة قانونية وتواصلية قادر بفضلها على إثبات نفسه داخل هذا الميدان حتى تربع بفضلها على عرش أهم الوكلاء الرياضيين في العالم [10].

ويثير مصطلح **" الوكيل الرياضي "** إشكالا قانونيا في تعريفه خاصة وأن المصطلح الأكثر رواجا هو مصطلح " وكيل اللاعبين " في حين أن المصطلح المعتمد حاليا من قبل أكبر إتحاد رياضي – الفيفا - هو مصطلح "الوسيط الرياضي" على عكس المصطلح المستعمل في مرسوم المحاماة وهو "الوكيل الرياضي" ما يدعوا لطرح تساؤل أولي : هل أن هذه المصطلحات متشابهة أم هي مختلفة ؟وما هو المصطلح الأنسب في الإستعمال ؟

وإن بدا لدى عامة المتابعين للنشاط الرياضي ولميدان القانون الرياضي عدم جدوى التفريق بين هذه المصطلحات في تركيز أكبر على الجانب العملي في القيام بالمهام المنوطة بالوكيل أو الوسيط فإن الإختلاف بين هذه المفاهيم يفهم من ناحيتين وهما الإختلاف القانوني بين الوساطة والوكالة والتطور الزمني في ظهور هذه المصطلحات على مستوى التشريعات الرياضية الدولية والوطنية :

من الناحية القانونية يعتبر **عقد الوكالة** أحد العقود المسماة وقد عرفه الفصل 1104 من مجلة الإلتزامات والعقود بكون " الوكالة عقد يكلف به شخص شخصا آخر بإجراء عمل جائز في حق المنوب وقد يتعلق بالتوكيل أيضا حق الموكل والوكيل أو حق الموكل والغير أو حق الغير فقط." وقد اهتم المشرع التونسي بتنظيمه في الفصول من 1104 إلى 1171 وهو عقد ملزم للجانبين للوكيل والموكل وهو يتسلط دائما على عمل قانوني [11].وقد ميز الفصل

---

[10] **عمر قصير**،مقال بعنوان : " أبرز وكلاء لاعبي كرة القدم في العالم "،موقع رصيف 22 ، نشر بتاريخ 17 جوان 2015 - https://raseef22.com/life/2015/06/17/most-prominent-football-agents-in-the-world/

[11] **خالد المؤدب**،خمسة أسئلة عن الوكالة،مقال منشور بمجلة نقطة قانونية إلكترونية ،بتاريخ 27 أكتوبر 2016.

1116 من مجلة الإلتزامات والعقود بين الوكالة العامة والوكالة الخاصة [12] والوكيل في ميدان الرياضة يكون وفق هذا الأساس ذلك الشخص الذي يكلف بإجراء عمل معين من قبل شخص آخر يرتبط به بموجب عقد الوكالة المبرم بينهما والملزم لجانبين وبالتالي يكون الإختلاف الوحيد بين وكيل اللاعبين والوكيل الرياضي هو ميدان الإنطباق والممارسة فإن كان مصطلح "وكيل اللاعبين" يحصر الوكالة في العقد المبرم بين الوكيل واللاعب فإن مصطلح " الوكيل الرياضي " يجعل من عقد الوكالة الرياضية قابلا للإبرام سواء بين الوكيل واللاعب أو بين الوكيل والنادي الرياضي أو المدرب أو المدير الفني أو غيرها من الوظائف الرياضية ومن هنا نجد أن مصطلح " الوكيل الرياضي" أكثر شمولا وأكثر توسعا من المفهوم الضيق ل"وكيل اللاعبين" المقتصرة على وكالة اللاعب الرياضي باعتباره المحرك الاساسي للعبة.

أما **عقد الوساطة** فإنه وفي جوهره هو تكليف الوسيط من قبل الموسط بإيجاد المتعاقد لإبرام صفقة معينة مقابل أجر فمهمة الوسيط هي التقريب بين شخصان يرغبان في التعاقد فهو وسيط بإسمه الشخصي وبكل استقلال عن أطراف التعاقد الاصلي الذي يسعى هو لإبرامه دون أن يتدخل في هذا العقد.والوسيط الرياضي وفق هذا الأساس يعتبر شخصا حرا ومستقلا عن كلا الطرفين.**ومن كل ما تقدم يتبين ان الوسيط لا يعتبر وكيلا إذ أن دوره يختلف عن دور الوكيل وان كان يجوز ان يجمع بين صفتي الوكالة والوساطة في حالة تكليفه صراحة من قبل الموسط بإبرام العقد الذي يتوسط فيه.**

أما من الناحية الزمنية يعتبر وكيل اللاعبين يعتبر أقدم المصطلحات استعمالا لكون" مهنة وكالة اللاعبين " كانت الأسبق في الوقت منذ السبعينات في ممارسة حرة دون

---

[12] **الفصل 1117 من م إ ع** :"التوكيل الخاص هو الذي يتعلق بقضية أوقضايا مخصوصة أوالذي يقتصر على مأمورية محددة فلا يباشر الوكيل في ذلك إلا القضايا أو الأعمال المعينة له مع ما يتعلق بها تعلقا ضروريا بحسب العادة ونوع القضية."

الفصل 119 من م إ ع :" التوكيل العام هو إطلاق يد الوكيل في جميع أمور موكله أو التفويض له في أمر خاص.وله بمقتضى هذا التوكيل أن يفعل ما كان في مصلحة الموكل بحسب نوع المعاملة وعرف التجارة وله استخلاص ما لموكله قبل الغير وأداء ما عليه من الديون وإجراء ما من شأنه حفظ حقوق موكله والمنازعة في الحوز والقيام على مديني موكله وتعمير ذمته بالقدر الضروري لإتمام ما وكل عليه."

قيود تضبطها إلا أنها ووعيا بأهميتها وتأثيرها على واقع الرياضة أصبحت تضبط لها القواعد والقيود التي بدأت بإصدار لائحة وكلاء اللاعبين من قبل الإتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا " في سنة 1995 [13] والتي أخضعت ممارسة وكالة اللاعبين لنظام الترخيص المسند من قبل الفيفا والذي تحول تدريجيا في 21 مارس 2014 من نظام الإجازات المرخص بها من قبل الفيفا إلى نظام الوسيط الذي بدأ العمل به الذي سنة 2015 [14] تحت المسمى الجديد " نظام التعاون مع الوسطاء " والذي عرف الوسيط بكونه " كل شخص طبيعي أو معنوي يمثل مجانا أو بمقابل لاعبين أو أندية في إطار المفاوضات التي يكون هدفها إبرام عقد شغل أو الذي يمثل النوادي في إطار المفاوضات التي يكون هدفها إبرام عقد انتقال. [15]" في حين خير مرسوم المحاماة استعمال مصطلح "الوكيل الرياضي".

وما يمكن استنتاجه وأن كل مصطلح له إيجابيات وسلبيات فإن كان مصطلح الوكالة يطرح نوعا من علاقة التبعية بين الوكيل والموكل ويجعل من العلاقة بينهما ممتدة في الزمن بامتداد الوكالة نفسها فإن مهنة الوسيط فيها نوع من حرية الممارسة والحضور الدوري في كل عملية انتقال أو إبرام عقد احتراف بطريقة مستقلة.

---

[13] **معطي الدخلي**،عقود إنتقال اللاعبين المحترفين ،مجمع الأطرش للكتاب المختص ، ط1 ، ص 30.

[14] ***Le Comité Exécutif de la FIFA*** *a approuvé lors de sa séance tenue à Zurich le 21 mars 2014, un nouveau règlement sur la collaboration avec les intermédiaires. Voulant réformer le système d'acquisition de licence chez les agents sportifs, la circulaire FIFA 1417 a visé à substituer le statut d'agent sportif licencié par celui dit « d'intermédiaire ».*

[15] **Définition d'un intermédiaire** :Personne physique ou morale qui représente – gratuitement ou contre rémunération – des joueurs et/ou des clubs dans le cadre de négociations ayant pour but de conclure un contrat de travail, ou qui représente des clubs dans des négociations ayant pour but de conclure un accord de transfert.

N.B.: Le masculin générique utilisé dans le présent code par souci de concision s'applique au sexe féminin – ainsi qu'à toute personne morale–de même que le singulier peut avoir un sens pluriel et vice-versa.- **Règlement sur la collaboration avec les intermédiaires.p 4**.

وفي اعتقادنا فإن التصرفات والأعمال القانونية المبرمة داخل الميدان الرياضي متعددة إذ لا يمكن أن تستوعبها " الوكالة " فقط أو " الوساطة " فقط أو كلاهما ويكون من الأنسب اعتماد مصطلح أقرب للإقتصاد منه للقانون وهو مصطلح**"مدير الأعمال الرياضي" الذي يمكن أن يشمل داخله أعمال الوكالة والوساطة والتمثيل والإدارة وغيرها من الأعمال خاصة وأن إدارة الأعمال** [16] **في معناها العام هي:"مجموعة من الأنشطة والعمليات التي ترتبط مع بعضها بعضاً والتي تُطبَّق من أجل تفعيل التّعامل مع الأشخاص والأشياء ضمن نطاق بيئة العمل، ممّا يُؤدّي إلى تحقيق الأهداف المَطلوبة بنجاح."**[17]

وبغض النظر عن النقاش الفقهي المثار حول أي المصطلحات أسلم في الإستعمال فإن مهنة "الوكيل الرياضي" تعتبر من المهن الحديثة والهامة سواء في حضورها أو مردودها المادي وما زادها أهمية هو تشعبها لتشمل لا عملية التعاقد الإحترافية بين النادي واللاعب بل تجاوزت ذلك لتشمل كافة التعاقدات القانونية المبرمة في مجال الرياضة.

ويعتبر المحامي بحكم تكوينه القانوني و إتقانه لدور المفاوض الشخص الأكثر تأهيلا ليكون وكيلا رياضيا.فاللاعب أوالنادي يحتاجان الى وسيط رياضي سواء لإبرام عقد انتقال بين ناديين أو لإبرام عقد شغل بين اللاعب و النادي[18].

وقد لقي حضور المحامي بصفته وكيلا رياضيا نقاشا فقهيا إضافيا حول أحقية المحامي وأهليته في ممارسة هذه المهنية وحول شروط ممارسته لها في تساؤل لم يجد إجابة حاسمة جامعة حول خضوعه لشرط الحصول على الترخيص الذي يصدر عن الإتحاد الوطني لممارسة مهنة الوسيط الرياضي أو عدم خضوعه للترخيص المذكور انطلاقا من أحقيته بموجب القانون المنظم لمهنة المحاماة في ممارسة أعمال الوكالة والوساطة والنيابة وتمثيل الأطراف بمقضتى القانون.

---

[16] **Business Administration**.

[17] **هيثم عمايرة**،ماهي إدارة الأعمال ؟- مقال منشور بتاريخ 18 ديسمبر 2017 ، موضوع.كوم.

[18] **أمين موقو**،مقال بعنوان "المحامي وكيل رياضي " – **انظر الملحق عدد 1.**

وما يجعل كذلك لموضوع "المحامي وكيل رياضي" أهمية تطبيقية هو كثرة النصوص القانونية المنظّمة لمهنة الوكيل الرياضي سواء على المستوى الدولي أو الوطني ما يؤكّد على أهميّة دوره في الحياة الرياضية وعلى أنّ هذه الأهميّة تخفي في طياتها العديد من الصعوبات والتحدّيات.

ويمكن في هذا الإطار طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن للمحامي أن يكون وكيلا رياضيا ؟

والإشكالية المطروحة على بساطة عباراتها فإنها تستوعب علاقة المحامي بمجال تدخل مستحدث في تونس بمقتضى مرسوم المحاماة كما أن الإشكالية وفي تحليلها تحاول أن تجيب عن ذلك السؤال المتكرر من قبل عديد المحامين في كيفية دخول ميدان الرياضة وفي كيفية تمثيل اللاعبين والأندية.

وللإجابة على هذا الطرح سنتناول في **(الجزء الأوّل)** تكريس وجود المحامي كوكيل رياضي في مجال تدخل مستحدث بموجب المرسوم المنظم لمهنة المحاماة لسنة 2011 وفي **(جزء ثان)** لضوابط ممارسة المحامي لنشاط الوكيل الرياضي.

الجزء الأول

المحامي مؤهل للإضطلاع بمهام الوكيل الرياضي

ينظر للرياضة من زاوتين [19] إذ تستمد الزاوية الأولى لفهم الرياضة من الجذور التاريخية التي تكون الرياضة بالأساس مجموعة أنشطة متنوعة وهدفها هو بذل الجهد بما هو تجسيد للفرحة الكبرى [20] والتسلية واللعب [21] أما الزاوية الثانية للرياضة فهي الرياضة الحديثة المنظمة وهنا يقصد بها الإستثمار والمال وإنطلاقا من هذه الزاوية فإن دور الوكلاء الرياضيين يعتبر دورا مهما يفترض شخصا قادرا على الإضطلاع بالمهام المنوطة به.

وفي إجابة على الإشكالية المطروحة بالمذكرة،يمكن القول منذ البداية أن المحامي مؤهل للإضطلاع بمهام الوكيل الرياضي[22] وهو تأهيل إكتسبه بموجب التكريس القانوني لإختصاصه كوكيل رياضي بمقتضى النصوص القانونية سواء منها التشريعات الرياضية الدولية أوالوطنية أو من خلال المرسوم عدد 79 لسنة 2011 والمؤرخ في 20 أوت 2011 والمنظم لمهنة المحاماة[23].**(الفصل الأول)** وبموجب توفر الشروط القانونية والواقعية فيه لممارسة مهنة الوكيل الرياضي.**(الفصل الثاني).**

الفصل الأول : التكريس القانوني لإختصاص "المحامي وكيل رياضي"

حدد الفصل 2 من مرسوم المحاماة مجال تدخل المحامي سواء ما يختص به بصفة حصرية أو في تنافس حر مع غيره من المختصين في مجالات عدة.

---

[19] **نعمان الرقيق**،التقرير الإفتتاحي لملتقى " التشريع في الميدان الرياضي " المنظم من قبل المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بصفاقس وجمعية الحقوقيين بصفاقس يومي 29 فيفري و1 مارس 2008 ،نشر مداخلات الملتقى بالعدد 4 لسنة 2009 ضمن مجلة بحوث ودراسات قانونية إصدار ، جمعية الحقوقيين بصفاقس ، ص 2.

[20] **حافظ بوعزيز**،المسؤولية المدنية الناجمة عن العنف في الملاعب الرياضية ،مجلة بحوث ودراسات قانونية ،العدد 6 لسنة 2011 ،ص 189.

[21] " إن مصطلح الرياضة ذو الأصل الإنجليزي انجرارا يعني اللعب والتسلية ويستعمل تدليلا على " النشاط البدني الذي يمارس في شكل ألعاب فردية أو جماعية في إطار إحترام بعض القواعد."- **نسرين الجبابلي** ، مقال بعنوان جرائم العنف في المنشآت الرياضية من خلال القانون عدد 104 لسنة 1994 ،حوليات العلوم القانونية ،مجلة تصدرها كلية العلوم القانونية والإقتصادية والتصرف بجندوبة ، 2008 ،ص 198.

[22] Sur l'incompatibilité entre l'activité d'avocat et celle d'agent sportif, voir **J.-M Marmayou,**L'avocat peut-il être agent sportif ?, Dalloz 2007, Chron. p. 746 et s.

[23] رائد رسمي عدد 63 بتاريخ 23 أوت 2011.

*إذ جاء بالفصل 2 من مرسوم المحاماة وأنه:" يختص المحامي دون سواه بنيابة الأطراف على اختلاف طبيعتهم القانونية ومساعدتهم بالنصح والاستشارة وإتمام جميع الإجراءات في حقهم والدفاع عنهم لدى المحاكم وسائر الهيئات القضائية والإدارية والتأديبية والتعديلية ...**كما يمكن له القيام بمهام الوكيل الرياضي ..."*** [24]

وانطلاقا من الفصل 2 من المرسوم نتبين وأن مجال الوكالة الرياضة هو من مجالات التدخل التي " يمكن للمحامي اقتحامها" [25] وهذه الإمكانية تتجلى من خلال اعتماد المشرع لصيغة الإمكانية والجواز وهو ما يعني أن هذا إطار الوكالة الرياضية يبقى مفتوح لعديد المتدخلين والمحامي يعتبر طرفا كغيره يمكن أن يكون وكيلا رياضيا دون أن يحتكر هذه المهمة أو يدعي إختصاصه المطلق بها.

يتدعم هذا التكريس القانوني الوارد بالمرسوم المنظم للمهنة لأهلية المحامي في ممارسة مهام الوكيل الرياضي بتشريعات رياضية سواء على المستوى الوطني أوالدولي والتي أقرت أحقيته بممارسة هذه المهنة.

---

[24] **الفصل 2 من مرسوم المحاماة** :" يختص المحامي دون سواه بنيابة الأطراف على اختلاف طبيعتهم القانونية ومساعدتهم بالنصح والاستشارة وإتمام جميع الإجراءات في حقهم والدفاع عنهم لدى المحاكم وسائر الهيئات القضائية والإدارية والتأديبية والتعديلية وأمام الضابطة العدلية كل ذلك وفق ما تقتضيه الأحكام التشريعية المتعلقة بالإجراءات المدنية والتجارية والجبائية والجزائية.كما يختص دون غيره بتحرير عقود تأسيس الشركات أو الترفيع أو التخفيض في رأسمالها كلما تعلق الأمر بمساهمة بأصل تجاري.كما يختص بتحرير العقود والاتفاقات الناقلة للملكية العقارية وبعقود المساهمات العينية في رأسمال الشركات التجارية، كل ذلك دون المساس بما أجازه القانون لعدول الإشهاد ولمحرري العقود التابعين لإدارة الملكية العقارية.وتعد الأعمال المنجزة من قبل غير من ذكر باطلة بطلانا مطلقا.ويمكن للمحامي القيام خاصة بمهام التحكيم والوساطة والمصالحة والإئتمان والتصفية الرضائية والتعهد بعقود الوكالة وبأعمال التفاوض والتمثيل لدى المصالح الجبائية والإدارية وبمهام التكوين.ويمكنه تمثيل حرفائه أو الحضور إلى جانبهم في الجلسات العامة أو هياكل التسيير الجماعي، وفق ما تنص عليه العقود التأسيسية للشركات التجارية.كما يجوز للمحامي المرسّم لدى التعقيب القيام بمهام عضوية مجالس الإدارة أو مجالس المراقبة في الشركات التجارية.ويتولى المحامي في إطار اختصاصاته تنفيذ المأموريات المسندة إليه من المحاكم وسائر الهيئات القضائية أو التعديلية.كما يمكن له القيام بمهام الوكيل الرياضي أو وكيل الفنانين أووكيل الملكية الفكرية أو الصناعية أو مهام التصرف الائتماني.وللمحامي أن يتنقل خارج مكتبه بكل حرية وإن اقتضى الأمر خارج البلاد التونسية لغاية تنفيذ المهام المبينة أعلاه ما لم يكن ذلك مخالفا لقوانين الدول المعنية."

[25] **العميد شوقي الطبيب**،الجديد في مرسوم المحاماة، ص 17.

على المستوى التشريع الرياضي الدولي يعتبر الإتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" سباقة في تنظيم ميدان الوكيل الرياضي و قد نظم الاتحاد الدولي لكرة القدم عملية الوساطة الرياضية حسب منظومتين [26] :

قبل سنة 2015 كنا نتحدث فيها عن وكلاء لاعبين يجب عليهم اجتياز مناظرة قصد الحصول على رخصة ممارسة مهنة الوكيل الرياضي وذلك بسنها للائحة وكلاء اللاعبين في سنة 1995 ويجب على الوسيط أن ينال رخصة من الاتحاد الوطني حتى يتسنى له ممارسة نشاطه فيه وذلك بعد الخضوع إلى اختبار تحت إشراف الاتحاد الدولي علما أنه منذ 2001،ألغى الاتحاد الدولي لكرة القدم كلمة وكيل معتمد من «فيفا»، وأوكل مهمة اعتماد وكلاء اللاعبين للاتحادات المحلية والوسطاء المعتمدون من طرف كل اتحاد وطني (جامعة) يقع نشر أسمائهم ووسائل الاتصال المتعلقة بهم بالموقع الرسمي للاتحاد المعني.

وفي إطار هذا النظام المتعلق بالوكلاء كان يسمح للمحامي كما يسمح لغيره بممارسة مهام الوكيل الرياضي بإعتبار أن الشروط الواردة به حينها يمكن أن تنطبق عليه ولكنه نص يلزمه في نفس الوقت بإجتياز الإمتحان المتعلق بالحصول على الرخصة إضافة إلى الإلتزام ببقية الشروط المتعلقة بإحترام النظام الأساسي للفيفا واللوائح الصادرة عنها ودفع معلوم التسجيل بقائمة الوكلاء وتأمين مسؤوليته [27].

---

[26] **أمين موقو**،مرجع سابق الذكر ، ملحق عدد 1.

[27] **Articles 3,5 et 6 de Règlement des Agents de Joueurs 1995**

- **Article 3 : Admissibilité des agents de joueurs licenciés :** 1. L'activité d'agent de joueurs ne peut être exercée que par des personnes physiques, licenciées à cette fin par l'association concernée...
- **Article 5 Responsabilité de la délivrance d'une licence** 1. Les licences d'agent de joueurs sont délivrées par l'association du pays dont le candidat est un ressortissant ; si le candidat a une double ou une multiple nationalité, la dernière nationalité obtenue prévaut. Si le candidat a résidé de manière permanente dans un autre pays pendant deux ans ou plus, seule l'association du pays de résidence, et non celle du pays dont il est ressortissant, est compétent pour délivrer sa licence.

و بعد تنقيح سنة 2015 تم الغاء شرط الوصول إلى النشاط باجتياز مناظرة و أصبح النهج التنظيمي الجديد المعتمد هو نظام التصريح في كل عملية وساطة تقوم من خلاله الهياكل الرياضية بمراقبة توفر مجموعة من الشروط و المعايير الدنيا قبل تسجيل الوسطاء و اعتمادهم لتمثيل اللاعبين أو النوادي عند إبرام عقود العمل واتفاقات التنقل.

وقد ورد بالنظام الجديد المتعلق بتنظيم مهنة الوسطاء الرياضيين إستثناء متعلق بالمهن التي منحتها القوانين المنظمة لها إمكانية ممارسة الوساطة الرياضية دون حاجة للتصريح أو الحصول على إجازة ومن ذلك مهنة المحاماة [28] التي كرس مرسومها المنظم للمهنة لسنة 2011 هذا الإختصاص.

- **Article 6 Conditions requises pour la demande de licence:**

1.Le candidat doit soumettre une demande écrite de licence d'agent de joueurs à l'association compétente.Il doit être une personne physique de réputation parfaite. Un candidat est considéré être de réputation parfaite si aucune peine n'a jamais été prononcée contre lui pour délit financier ou crime de sang.
2.Un candidat ne peut, à aucun titre que ce soit, occuper une fonction quelconque (dirigeant, officiel, employé…) au sein de la FIFA, d'une confédération, d'une association, d'une ligue, d'un club ou d'une organisation liée à cette dernière.
3. Ces conditions requises pour demander une licence doivent être remplies par l'agent de joueurs à tout moment, aussi longtemps qu'il exerce son activité (cf. art. 15).

4. Par le simple dépôt de sa demande, le candidat s'engage à respecter les Statuts, règlements, directives et décisions des instances compé- tentes de la FIFA ainsi que de la confédération et de l'association concernées.

[28] **Règlement sur la collaboration avec les intermédiaires FIFA 2015**

- Champ d'application

1. Ces dispositions s'adressent aux associations concernant le recours aux services d'un intermédiaire par des joueurs ou des clubs afin de :

a) Conclure un contrat de travail entre un joueur et un club ;

b) Conclure un accord de transfert entre deux clubs.

وقد لقي النظام الجديد تجاوبا متباينا من دولة إلى أخرى ومن إتحاد رياضي إلى آخر بين المرحبين بالنظام الجديد القائم على نشر قائمة الوسطاء وتنظيمها من قبل الإتحادات الوطنية الرياضية وبين الرافض لمبدأ إلغاء المناظرة وللسماح لبعض المهن بممارسة الوساطة الرياضية دون المرور بالإتحاد الرياضي على غرار المحامي.

وإنسجاما مع لوائح الفيفا المتعلقة بالوسطاء الرياضيين والتي دخل حيز التنفيذ في سنة 2015،تبنت الهياكل الرياضية الوطنية اللوائح القانونية الرياضية وإن لم تتطرق لهذه المهنة في القانون عدد 104 لسنة 1994[29] أو قانون الهياكل الرياضية لسنة 1995 [30] فإن ذلك يعود لعامل زمني بالأساس تم تجاوزه بعد أن قامت الجامعة التونسية لكرة القدم بإصدار النظام الخاص بالوسطاء الرياضيين بتونس وهو نظام مقتبس حرفيا من النظام المعتمد من قبل الفيفا مع تغيير بسيط في خصوص الشروط المطلوبة لتكون منسجمة مع الوثائق الرسمية بتونس والسؤال المطروح في هذا السياق : هل يعفي ذلك المحامي من ضرورة التسجيل لدى الجامعة التونسية لكرة القدم وتوفير ما يتطلبه الملف من شروط و وثائق ؟

الفصل الثاني:شروط إكتساب المحامي لصفة الوكيل الرياضي

اعتبارا للمبالغ المالية الهامة التي تنتج عن إنتقالات اللاعبين المحترفين [31] يحبذ الرياضي المحترف مدربا كان أو لاعبا أو مدير رياضيا التوجه نحو المحامي ليضطلع

---

2. Les associations sont tenues de mettre en œuvre et de faire respecter au moins ces exigences et standards minimaux conformément aux tâches conférées par le présent règlement, sous réserve des lois obligatoires et autres normes législatives nationales applicables auxquelles sont sujettes les associations. Les associations doivent élaborer un règlement qui doit inclure les principes établis par lesprésentes dispositions.

[29] القانون الأساسي عدد 104 لسنة 1994 والمؤرخ في 3 أوت 1994 والمتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية.

[30] القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 6 فيفري 1995 والمتعلق بالهياكل الرياضية.

[31] أعلن الإتحاد الدولي لكرة القدم في تقرير له أن عام 2017 سجل رقما قياسيا جديدا في عمليات إنتقال اللاعبين في أندية العالم إذ شهد العام الماضي 15624 عملية إنتقال للاعبين في جميع أنحاء العالم بمبلغ إجمالي قدره 6,37 مليار دولار وهو

بمهمة الوكيل الرياضي لأعماله وتعاقداته نظرا للضمانات الي يوفرها له وخبرته القانونية[32].
وبالعودة لنظام التعاون مع الوسطاء الرياضيين الصادر من قبل الجامعة التونسية لكرة القدم نتبين وأنه وقبل تسجيل أي وسيط لدى الجامعة فإنها تطالبه بتقديم ملف يحتوي على ما يلي:

- الامضاء على تصريح العمل كوسيط
- شهادة الباكالوريا
- شهادة في الأقدمية بخمسة سنوات في ميدان كرة القدم
- بطاقة السوابق
- شهادة في التأمين على المسؤولية المدنية في حدود ما يقابل 100.000 فرنك سويسري
- مبلغ ألفي دينار سنويا [33].

مبلغ يشمل تبادل اللاعبين بين الأندية بالإضافة إلى عمولات وكلاء أعمال اللاعبين. – **معطي الدخلي**،مرجع ذكر سابقا،ص 15.

[32] "Compte tenu du montant élevé de certaines commissions, le sportif peut préférer s'adresser à un avocat pour l'aider à négocier ses contrats professionnels.Le recours à un avocat est présent dans l'ensemble des activités sportives. Les sportifs disent préférer travailler avec un avocat dans la mesure où ses compétences s'imposent comme une garantie de légitimité. Les sportifs insistent également sur l'éthique, d'après eux irréprochable, des avocats lesquels contrairement aux agents sportifs sont très peu exposés à des situations où ils représenteraient à la fois les intérêts du sportif et du club . " **_Profession: agent sportif Contribution à une théorie des modèles professionnels _ Thèse de doctorat présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en Sciences et Techniques des Activités Physiques et Sportives Présentée par : Adriana Sekulovic _ Université Paris Ouest – Nanterre La Défense Centre de Recherches sur le Sport & le Mouvement (E.A. 2931) École Doctorale 456 janvier 2013 .**

[33]**Exigences pour qu'un intermédiaire puisse être enregistré par la Fédération Tunisienne de Football :**

- Réputation irréprochable (B3 à présenter périodiquement) avoir un casier judiciaire vierge.

ويطرح السؤال عن مدى تكريس مرسوم المحاماة لإعفاء المحامين من ضرورة المرور عبر آلية التسجيل وتوفير الوثائق الضرورية لذلك أو لا بتبيانه لإمكانية ممارسة المحامي لإختصاص الوكيل الرياضي.والجواب هنا يكون على جزئين [34]:

فعلى المستوى المحلي وأمام هياكل التقاضي الرياضية التونسية فإن هذه الهياكل والتي تتكون في أغلبها من محامين العقود التي يمضي عليها المحامون في خانة الوسيط وتعتبره وسيطا قانونا عملا بالمرسوم المنظم للمهنة دون الوقوف على تسجيله بمنظومة الجامعة التونسية لكرة القدم غير أن هذا التمشي قابل للتغيير و غير مستقر.

كما أن بعض الباحثين في القانون الرياضي لا يتبنون هذا الرأي من ذلك مثلا الأستاذ أحمد الورفلي وفي تحليله للفصل 2 من مرسوم المهنة المكرس لإختصاص المحامي بالوكالة الرياضية الذي يعتبر أن كل محام " لا يمكن أن يكون آليا وكيلا للاعبين بل إن الأمر يتعلق بالجواز لا غير فالنص يتعلق بإستبعاد فكرة عدم تلاؤم النشاطين أوالمهنتين وبالتالي فهو يجيز للمحامي أن يكون وكيلا للاعبين مع أن هذا النشاط يقوم على مبدأ التوكيل

-Niveau d'études : Baccalauréat.

- Exigence professionnelle dans le domaine du football : Cinq (05) ans d'ancienneté dans le domaine du football (Présentation d'un document officiel : licence …). Les joueurs ayant accompli vingt (20) matchs officiels avec l'Equipe Nationale A ou Olympique, sont exemptés de l'exigence du niveau d'études et celle de l'expérience professionnelle dans le domaine du sport.

Les agents déjà mandatés régulièrement par la Fédération Tunisienne de Football sont automatiquement à leur demande enregistrés par la FTF comme intermédiaires au sens de ce règlement sur présentation d'une attestation de paiement des frais

d'engagement et d'une attestation d'assurance.

- Les frais d'engagement annuel équivalent à Deux Mille Dinars (2000 DT).
- Une assurance de responsabilité civile pour un capital équivalent à cent mille francs suisses (100 000 CHF).

[34] **أمين موقو**،مرجع ذكر سابقا ، **انظر الملحق عدد 1.**

لكن فيه جانب من السمسرة أو التوسط على معنى الفصل 2 من المجلة التجارية والمحامي الذي يرغب في أن تكون له صفة وكيل لاعبين عليه أن يجتاز نفس الإمتحان الذي يجتازه أي شخص آخر لمباشرة هذا النشاط.[35]"

أما على المستوى الدولي فإنه يكون في هذا المجال التسجيل لدى الجامعة التونسية لكرة القدم ضروريا قبل اعتماد المحامي كوسيط للاعب أو النادي.وهياكل التقاضي الدولي قد تفرض تقديم ما يثبت تسجيل المحامي كوسيط رياضي لدى الاتحاد المحلي قبل إعتماد صفته كوكيل.

هذا و يجب الاشارة أنه من المستحسن بالنسبة للمحامين الذين يرغبون ممارسة مهنة الوسيط الرياضي إيداع ملفاتهم طبق ما تستوجبه الجامعة التونسية لكرة القدم **و قد دأبت اللجنة المسؤولة على هذا الترسيم إعفائهم من شرط الأقدمية في الميدان الرياضي**[36]**.**

ولا زال منح المحامي لصفة الوكيل الرياضي محل إختلاف بين الإتحادات الرياضية للعبة فمنهم من يرفض الممارسة دون الحصول على الترخيص من ذلك مثلا فرنسا [37] والتي

---

[35] **أحمد الورفلي** ،مرجع ذكر سابقا , ص 114.

[36] **أمين موقو**،مرجع ذكر سابقا ،**انظر الملحق عدد 1**.

[37]

- Sur l'incompatibilité entre l'activité d'avocat et celle d'agent sportif, **voir J.-M Marmayou** , L'avocat peut-il être agent sportif ?, Dalloz 2007, Chron. p. 746 et s.
- Article 222_7 de code du sport français " L'activité consistant à mettre en rapport, contre rémunération, les parties intéressées à la conclusion d'un contrat soit relatif à l'exercice rémunéré d'une activité sportive ou d'entraînement, soit qui prévoit la conclusion d'un contrat de travail ayant pour objet l'exercice rémunéré d'une activité sportive ou d'entraînement ne peut être exercée que par une personne physique détentrice d'une licence d'agent sportif. La licence est délivrée, suspendue et retirée, selon la discipline concernée, par la fédération délégataire compétente. Celle-ci contrôle annuellement l'activité des agents sportifs. Chaque fédération délégataire compétente publie la liste des agents sportifs autorisés à exercer dans sa discipline

تشترط على المحامين كذلك إعلام مجلس الهيئة الوطنية للمحامين الذي يمسك سجلا بالمحامين الممارسين لمهنة الوساطة الرياضية[38] أوسويسرا[39] ومنهم من يقبل بذلك مثل السعودية [40] .

---

ainsi que les sanctions prononcées en application de l'article L. 222-19 à l'encontre des agents, des licenciés et des associations et sociétés affiliées."

- **loi du 28 mars 2011 n° 2011-331 dite de modernisation des professions judiciaires et juridiques, élargissant le champ d'activité de l'avocat au mandat sportif, aux termes de l'article 4** : « les avocats peuvent, dans le cadre de la réglementation qui leur est propre, représenter en qualité de mandataire, l'une des parties intéressées à la conclusion de l'un des contrats mentionnés au premier alinéa de l'article L. 222-7 du Code du sport. »

[38] "**L'Ordre des avocats tient un registre des Avocats Mandataires Sportifs. Jusqu'à une séance du Conseil de l'Ordre, en date du 9 mai 2017, l'article l'article P.6.2.0.3 du Règlement Intérieur du Barreau de Paris disposait que** : "Avant d'exercer l'activité d'avocat mandataire sportif, l'avocat doit en faire la déclaration au bâtonnier. Il est tenu au sein de l'ordre un registre des avocats mandataires sportifs. Dans son activité d'avocat mandataire sportif, l'avocat reste tenu de respecter les principes essentiels et les règles du conflit d'intérêt".

Cet article a, néanmoins, été supprimé dans le cadre de cette séance du 9 mai 2017 et remplacé par l'article 6.4. qui dispose désormais que pour intégrer ce registre et obtenir ce titre, l'avocat doit "en faire la déclaration à l'Ordre, par lettre ou courriel adressé au Bâtonnier ". **-L'Avocat Mandataire Sportif - Article juridique publié le 17/07/2017 Auteur : Maître Laurent Fellous -lien https://www.legavox.fr/blog/maitre-laurent-fellous/avocat-mandataire-sportif-23633.htm**

[39] **L'activite d'agent de joueurs de football -** Conditions legales prevues par la loi federale sur Ie service de I'emploi et la location de services (LSE ; RS 823.11)

[40] **لائحة وكلاء اللاعبين في المملكة العربية السعودية :**

- **المادة رقم 4** من:"إستثناء الأفراد : 2 – يمكن للمحامي المرخص له تمثيل اللاعب أوالنادي في المفاوضات الخاصة بانتقال اللاعب أوإبرام عقد الإحتراف."

وبغض النظر عن هذه الشروط الأولية لإكتساب صفة الوكيل الرياضي أوالولوج لهذه المهنة فإن التساؤل حول تفاصيل الوكالة الرياضية يمتد نحو معرفة ضوابط هذه الممارسة في حقوق الوكيل الرياضي وإلتزاماته ومسؤوليته.

- **الفصل الأول : تعريفات** :" المحامي : هو المحامي المرخص له من قبل وزارة العدل لمزاولة مهنة المحاماة والذي وكله اللاعب في متابعة جميع حقوقه مع الأندية وأمام لجنة الإحتراف والاتحاد العربي السعودي لكرة القدم. "

الجزء الثاني

ضوابط ممارسة المحامي لمهنة الوكيل الرياضي

في إطار ممارسته لمهامه كوسيط أو وكيل رياضي يمكن للمحامي تمثيل أطراف عدة كاللاعب المحترف أو المدرب أوالنادي ورغم أن المحامي بصفته وكيلا رياضيا يعتبر طرفا خارجا عن عملية التعاقد في إطار عقد اللاعب المحترف أوعقد التدريب فإن تأثير هذه عملية يعتبرا مباشرا عليه [41] بإعتبار أن له حقوق معنوية ومادية يتمتع بها وإلتزامات يقوم بها **(الفصل الأول)** كما أن مسؤوليته التأديبية أوالمهنية قد تقوم بسبب تقصير أو خطأ منه.**(الفصل الثاني).**

الفصل الأول : إلتزامات وحقوق المحامي كوكيل رياضي

إن المحامي بإعتباره وكيلا رياضيا يمكن أن يكون وكيلا للجمعيات أو وكيلا عن الرياضيين والوكالة تحمل هنا معنيان :معنى تمثيلي أمام الهيئات القضائية والتأديبية والمصالح الإدارية والجبائية ومعنى تفاوضي عن طريق الوكالة في المفاوضات بين من يمثله وغيره من الجهات.وهو ما يدل على أن مهمته تمتد على مجال تدخل واسع [42] من ذلك مثلا البحث عن نادي ليتعاقد معه اللاعب المحترف أوالعكس بالعكس وكذلك البحث عن مستثمرين ومستشهرين مع ما يسند له من مهام في التفاوض حول بنود العقد أو تحرير هذه البنود والعمل على توقيع العقد.

ورغم أن إنتقالات اللاعبين المحترفين في تونس ذات إيرادات منخفضة مقارنة بمثيلتها في العالم فإن مجال الوكالة الرياضية قابل للتطور سواء بقدرة المحامي التونسي على إثبات خبرته في الخارج والتعاقد مع لاعبين أجانب في البطولات الكبرى أوكذلك في تونس خاصة مع فتح المجال نحو حرية إنتقال اللاعبين داخل إتحاد شمال إفريقيا الذي يلغي شرط الجنسية بالنسبة للاعبين المنتمين لدول تونس والجزائر وليبيا ومصر ما يعني قدرة

---

[41] **Maître Laurent Fellous**,cité précidement.

[42]**Maître Laurent Fellous**,cité précidement.": La mission de l'Avocat Mandataire Sportif est, toutefois, plus vaste dans la mesure où elle consiste en :la recherche de contractants (clubs, sponsors) ;la négociation de contrats ;la rédaction de contrats(clauses spécifiques de contrat de travail, contrat de sponsoring etc.) ; la signature de contrats.

الفرق التونسية على إنتداب عدد غير محدود من اللاعبين المغاربة إضافة إلى أحقيتهم السابقة في إنتداب 4 لاعبين أجانب إضافيين [43].

ونظرا لهذه المهام المتعددة تبدوا صفة الوكيل الرياضي المدعمة بصفة المحامي عاملا إيجابيا وإضافيا يقدم ضمانات أكثر لنجاح العملية التعاقدية ويوفر المشورة القانونية اللازمة [44] .

ونظرا لتوسع مجال تدخل المحامي بصفته وسيطا رياضيا فإن تدخله هذا حمله واجبات ومنح بفضله حقوقا.

إذ يلزم الإتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا "كل إتحاد عضو بإنشاء نظام لتسجيل الوسطاء [45]،كما يجب أن يسجل في هذه المنظومة كل صفقة يشارك فيها أحد الوسطاء

---

[43] **قرار المكتب الجامعي للجامعة التونسية لكرة القدم بتاريخ 7 ديسمبر 2018** : "دخول حيز التنفيذ للقانون الذي يعتبر اللاعبين المنتمين للجامعات المنخرطة في اتحاد شمال افريقيا (الجزائر، المغرب، مصر،ليبيا) كلاعبين محليين ابتداءا من تاريخ 19 ديسمبر 2018."هذا القانون يهم نوادي الرابطة المحترفة الأولى فقط ، و لا ينطبق هذا القانون على حراس المرمى .

[44] "Aujourd'hui l'agent sportif accomplit des opérations auxquelles le sportif, l'entraîneur, le club ou un autre organisateur de manifestations sportives ne peut se consacrer faute de temps et/ou des aptitudes nécessaire"_ **Agent sportif. Sport professionnel, Jean-Pierre Karaquillo et Franck Lagarde** _ Le centre de droit et d'économie du sport 2012.

- Le centre de droit et d'économie du sport a été créé en 1977 en tant que laboratoire de l'Université de Limoges par François Alaphilippe et Jean-Pierre Karaquillo. C'est aujourd'hui également une association et un cabinet d'avocat. Ce centre a formé plus de 800 étudiants qui interviennent dans le secteur du sport

[45] **En 2007, il a été décidé, lors du 57e Congrès de la FIFA à Zurich, de créer un système de régulation des transferts internationaux de footballeurs professionnels sur recommandation de la Task Force de la FIFA « For the Good of the Game ».**Les objectifs de cette décision étaient, d'une part, d'améliorer l'intégrité et la transparence du marché des transferts en s'assurant notamment que les autorités du football aient plus d'informations sur chaque transaction et, d'autre part, de mettre en œuvre les règles de protection des mineurs. En neuf ans, TMS Global Transfers & Compliance est passé du statut de concept « pour le

المعتمدين.وعلى الوسطاء إمضاء التصريح القانوني [46] والذي سيتم تقديمه إلى الإتحاد المحلي.**و**هذا التصريح يمثل إلتزام الوسيط بالقواعد التي يضبطها النظام الأساسي للإتحاد الدولي و لوائحه والإتحادات القارية والإتحاد المحلي الذي ينتمي إليه.

وعلى الوسيط أن يقدم للإتحاد التي ينضوي لديه عند عملية التسجيل جملة العقود المبرمة بينه و بين اللاعبين أو النوادي [47] والتي يفرض القانون أن تكون عقودا كتابية وجوبا [48].وينطبق هذا الالتزام أيضا بالنسبة للعقود اللاحقة لفترة التسجيل [49] كما إجتهد فقه القضاء الفرنسي في إعتبار التعاقد الإلكتروني عقد وساطة قائم الذات وله حجية توازي وتضاهي حجية الكتب العادي [50].

ويجب أن تحتوي العقود بين النوادي واللاعبين على جميع المعلومات المتعلقة بالوسيط الذي وقع عليه الاختيار بما في ذلك: طبيعة خدمات الوساطة والطبيعة القانونية لعلاقتها بالوسيط والتفاصيل عن مدة العقد والأجر.

كما يجب على اللاعبين والنوادي تقديم تفاصيل كاملة عن أي أجرة مستحقة للوسطاء و يطلب من الاتحادات المحلية نشرها سنويا.

---

bien du football » à un départment pleinement opérationnelle avec 37 employés coordonnant les transferts internationaux des joueurs du monde entier.

[46] **تصريح الوسيط الرياضي في تونس،أنظر الملحق عدد 2.**

[47] **نماذج من عقد وساطة بين الوسيط الرياضي واللاعب او النادي – انظر الملحق عدد 3.**

[48] **Article 4 alinéa 5 Du règlement de la FTF sur la collaboration avec les intermédiaires:"**Le contrat de représentation conclu par un intermédiaire avec un joueur et/ou un club (cf. article 5 ci-dessous) doit être déposé auprès de l'association au moment de l'enregistrement de l'intermédiaire".

[49] **أمين موقو**،مرجع ذكر سابقا.

[50] **فقه القضاء الفرنسي أقر بإعتماد التعاقد الإلكتروني كعقد قائم الذات في الوساطة الرياضية – انظر الملحق عدد 4 – .**
Cass. Civ. 1ère, 11 juillet 2018, n° 17-10.458

و يجب أن تحتوي المعطيات المنشورة على كل من: أسماء جميع الوسطاء المسجلين لديهم وتفاصيل المعاملات التي شارك فيها الوسطاء. والمبلغ الإجمالي المدفوع للوسطاء المسجلين من قبل اللاعبين والأندية التابعة لهم.

ويجب على النوادي واللاعبين التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح عند التعاقد مع أي وسيط.أما إذا كشف الوسيط إمكانية وجود هذا التضارب في المصالح و حصل على موافقة كتابية من جميع الأطراف الأخرى المعنية قبل بداية المفاوضات،فلا مانع في اختياره حينها[51].

وإضافة إلى هذه الواجبات المحمولة على كل من النادي واللاعب والوسيط الرياضي فإن هذا الأخير يتمتع بجملة من الحقوق لعل أهمها حقه في الأجرة وقد حدد الإتحاد الدولي لكرة القدم أجرة الوسطاء بعمولة في حدود 3٪ من الدخل الإجمالي الأساسي للاعب أو من مبلغ الانتقال بين ناديين [52]. كما منح الإمكانية للأطراف المتعاقدة اعتماد عمولة اتفاقية أخرى [53] مع الاشارة في هذا الاطار أنه يمنع بتاتا على الوسطاء الحصول على أي عمولة بالنسبة لانتقال اللاعبين القصر[54].

وككل مهنة تحيط بها ضوابط وقواعد وواجبات وحقوق فإن مسؤولية ممارسيها قد تثار في أي لحظة ما يجيز التساؤل حول طبيعة المسؤولية التي يتحملها الوكيل الرياضي ؟

---

[51] **أمين موقو**،مرجع ذكر سابقا

Règlement de la FTF sur la collaboration avec les intermédiaires .

[52] " كان القانون الدولي ينص في السابق أن وكيل اللاعبين أو ما بات يعرف بالوسيط يحصل على نسبة تتراوح بين 4 و10 %من قيمة الصفقة ونفس القيمة من الراتب السنوي للاعب لكن قلص التعديل الجديد في نسبة ربح الوسيط الى 3 % وهو ما جعل بعض وكلاء اللاعبين يسعون إلى طرق أخرى لزيادة نصيبهم من الصفقات على غرار الرفع من أسعار اللاعبين بنسبة كبيرة وكذلك اشتراط راتب سنوي باهظ من أجل السبب ذاته. وتطورت الأمور وبات الوسيط يطالب بمنابه أيضا من عقود الإشهار التي يوقعها منوّبه."- **سلاف الحمروني،وكلاء اللاعبين في تونس:"الدخلاء يغزون القطاع والمسؤولية مشتركـــــة بين النادي واللاعب"– 15 جويلية 2017 – جريدة المغرب.**

[53] **سلاف الحمروني،وكلاء اللاعبين في تونس:"الدخلاء يغزون القطاع والمسؤولية مشتركـــــة بين النادي واللاعب"-15 جويلية 2017 – جريدة المغرب.**

[54] **معطي الدخلي** ،مرجع ذكر سابقا،ص 49 وما بعدها.

وهل أن المحامي بإعتباره وكيلا رياضيا له مسؤولية مزدوجة من ناحية أنه وكيل رياضي ومن ناحية أنه كذلك محام ملتزم بأخلاقيات مهنته وضوابطها ؟

الفصل الثاني : مسؤولية المحامي كوكيل رياضي

قبل مباشرته لمهام الوسيط الرياضي يمضي الشخص الراغب في مباشرة المهنة على التصريح القانوني والذي يلتزم بموجبه بإحترام التشريعات الرياضية الدولية والوطنية ويقدم هذا التصريح للإتحاد الوطني للعبة.وهذا التصريح يمثل إلتزام الوسيط بالقواعد التي يضبطها النظام الأساسي للإتحاد الدولي و لوائحه والإتحادات القارية والإتحاد المحلي الذي ينتمي إليه.

وإنطلاقا من هذا الإلتزام تعتبر الإتحادات الأعضاء لدى الإتحاد الدولي مسؤولة على فرض أي عقوبات على أي طرف يخضع لولايتها وتقوم مسؤولية الوكيل الرياضي طبقا لأي مخالفة لهذه اللوائح سواء منها المتعلقة بالأمور المحجرة على الوسيط مثلا أن يقوم بحث موكله اللاعب على فسخ عقده في فترته المحمية أو الدخول في مفاوضات مع ناد للتعاقد مع لاعب دون اشعار النادي الذي ينتمي اليه قبل ستة أشهر من نهاية العقد .

و يجب على أي إتحاد محلي نشر أي عقوبة تأديبية ضد أي وسيط مسجل لديه وإبلاغ الاتحاد الدولي و لجنة التأديب التابعة له التي يمكن لها أن تقرر تفعيل هذه العقوبات على المستوى الدولي[55].

---

[55] **أمين موقو**،مرجع ذكر سابقا.

Règlement de la FTF sur la collaboration avec les intermédiaires: "9 _ Sanctions :1. La Fédération Tunisienne de Football est responsable de l'imposition de sanctions à toute partie soumise à leur juridiction se rendant coupable d'une infraction au présent règlement, à leurs statuts ou à leur réglementation.

2.La Fédération Tunisienne de Football est tenue de dûment publier et d'informer la FIFA de toute sanction disciplinaire prise à l'encontre d'un intermédiaire.La Commission de Discipline de la FIFA décidera alors de l'extension de lasanction au niveau mondial conformément au Code disciplinaire de la FIFA

ويجدر الإشارة إلى أن النزاعات التي تحدث بين الوسيط ومعاقده سواء كان اللاعب أو النادي سواء فيما تعلق ببنود العقد أوالإلتزامات المالية المتفق عليها تختص بها هياكل التقاضي الرياضي سواء لجان النزاعات الوطنية أو لجنة النزاعات داخل الفيفا وذلك متى تعلق الأمر بوسيط مسجل بقائمة الوسطاء ومعترف به وطنيا ودوليا في حين أن عمليات الوساطة القانونية والتي تقام من قبل وسطاء غير مسجلين تبقى خاضعة لإجراءات التقاضي العادي بإعتبار أن الخدمات المقدمة من قبيل الأعمال المدنية والتجارية.

وإضافة للمسؤولية التي يتحملها الوكيل الرياضي عند ممارسته لأعمال الوكالة فإن المحامي بإعتباره وكيلا رياضيا يتحمل عبئا ومسؤولية إضافية تتأتي من إلتزامه بإحترام موجبات مهنته وأخلاقياتها التي تفرض عليها إتمام واجبه بتمام الأمانة والوفاء والإلتزام ببذل العناية اللازمة عند تمثيل اللاعب أو النادي أو المدرب.

كما أن مرسوم المحاماة يفرض عليه إحترام السر المهني [56] وعدم إفشاء أسرار منوبه التي إطلع عليها بمناسبة عمله وهو معرض في صورة حدوث مثل هذه المخالفات التأديبية لعقوبات بينها المرسوم المنظم للمهنة.

وفي هذا الإطار المزدوج بين عملية الوكالة الرياضية والتي تتحول يوما بعد يوم من عملية تمثيل ونيابة بسيطة إلى عملية تجارية بحتة تظهر حتى من خلال المفاهيم القانونية التجارية المستعملة " الوساطة – السمسرة " لا زال الجدل محتدما [57] حول تعارض مهنة الوكيل الرياضي مع مهنة المحامي بإعتبار أن المحامي يحجر عليه ممارسة التجارة بأنواعها.

---

[56] **الفصل 31 من مرسوم المحاماة :"**على المحامي المحافظة بصورة مطلقة على أي سر من أسرار منوبه التي أفضى بها إليه أو التي اطلع عليها بمناسبة مباشرته لمهنته."

[57] **مراد التايب**،مقال بعنوان "السمسرة في كرة القدم شر لا بد منه " – جريدة الصباح 17 جوان 2009.

وفي أوروبا مثلا تباينت ثلاث مواقف فقهية[58] في خصوص ممارسة المحامين لنشاط الوكالة الرياضية إذ يرفض الموقف الأول ممارسة المحامي لمهنة الوكيل الرياضية تبعا للتعارض بين المهنتين فيما يعتبر الموقف الثاني أن ممارسة المحامي لهذه المهنة رهين حصوله على رخصة وتفويض بمقتضى القوانين الوطنية[59] في حين يعتبر الموقف الثالث أن المحامي له الحق في ممارسة الوكالة الرياضية دون الحاجة لترخيص نظرا لأن مهنته لا تتعارض مع الوكالة والتوسط وتمثيل الرياضيين.

ولعل وجه الجدل يكمن في غياب الانسجام بين القوانين المنظمة لمهنة المحاماة وبين اللوائح الرياضية الذي يصل إلى حد التناقض أحيانا ما جعل الفيفا تترك للإتحادات الوطنية في بعض الأحيان لإضافة شروط أو تنظيم مهنة الوساطة الرياضية دون التقيد بالتشريعات الدولية الصادرة عنها إذا ثبت أن هذه التشريعات فيها مخالفة للتشريعات النافذة بها.

وفي تونس لا نجد أي تعارض عند ممارسة الوكالة الرياضية من قبل المحامي خاصة وأن إسناد اختصاص الوكالة الرياضية بموجب الفصل 2 من المرسوم المحدد لمجال تدخل المحامي له يخرج الوكالة الرياضية من دائرة المنع بثوب الإستثناء.

---

[58] **ETUDE SUR LES AGENTS SPORTIFS DANS L'UNION EUROPEENNE** Une étude réalisée pour la Commission européenne (Direction Générale Education et Culture) Novembre 2009 .p 91

[59] Il faut noter qu'en cas de litige, les tribunaux font logiquement prévaloir la règle étatique sur la règle sportive. Il ressort ainsi d'une jurisprudence constante du Conseil d'Etat français que les règles édictées par une fédération sportive internationale n'ont pas d'effet direct en droit interne (V. CE 8 nov. 2006, Maati, req. n° 289702 ; dans cette affaire, un candidat à l'examen d'agent sportif contestait la décision de la Fédération française de football de n'organiser, pour l'année 2006, qu'un seul examen par an, alors que le règlement FIFA sur les agents de joueurs impose aux associations nationales d'organiser des examens écrits deux fois par an. Le Conseil d'Etat a estimé que la décision de la fédération française n'était pas illégale dans la mesure où aucune disposition de droit interne ne lui imposait d'organiser qu'une seule session d'examen par an et qu'en outre, eu égard à l'absence d'effet direct en droit interne de la réglementation des fédérations sportives internationales, la réglementation FIFA était sans incidence sur la légalité de la décision attaquée).

خلاصة

لقد أصبح القانون الرياضي من أهم المجالات القانونية باعتباره مجموعة القواعد القانونية التى تنظم المجال الرياضى بما يتمتع به من جذب جماهيري واسع وعقود رياضية متنوعة، وظهور الكثير من الإشكاليات القانونية المرتبطة بعالم الرياضة كظاهرة انتقال اللاعبين بين الأندية وطنيا ودوليا، والتأمين من الاصابات الرياضية، وظاهرة المنشطات الرياضية، ومهنة الطب الرياضي، وكثرة حالات العنف والشغب في الملاعب، وتعدد وتشعب حالات المسؤولية المدنية الرياضية، وازدياد الخروقات للوائح الرياضية، ومن ثم تعدد صور الجرائم المرتكبة بسبب الرياضة أو بمناسبتها،كما ظهرت وسائل جديدة في التسويق، وأخرى في الدعاية والاعلان، وثالثة في الاعلام والنشر واحتكار البث الحصري للمباريات، واستغلال المشاهير من نجوم الرياضة.

إن النشاطات التي يهتم القانون الرياضي بتنظيمها والمرتبطة بالرياضة، أخذت تأخذ مكانا لها في سوق العمل اليوم، ففي ظل وجود الكثير من الهيئات والمنظمات الرياضية الوطنية والدولية، والتي تتصف بأنها منظمات غير حكومية،بجانب وجود هيئات حكومية تعنى بالرياضة كوزارة الشباب والرياضة والأجهزة التابعة لها، جعل الكثير من النشاطات التي تقوم بها هذه الهيئات بحاجة الى مختصين بالقواعد التي تحكمها، وهي قواعد تابعة للقانون الرياضي، ولكون واقعنا مفتقر تماما لمن يحمل هذا الاختصاص.[60]

ويعتبر المحامي بما له من رؤية موسوعية شاملة تتجاوز الرؤية القانونية الضيقة أكثر المهن قدرة على إختراق مجال القانون الرياضي من أجل تطويره والتأثير فيه ولعل الضرورة أصبحت مؤكدة لمزيد الإهتمام بتكوين محامين مختصين في القانون الرياضي وتوضيح مهامهم في هذا الميدان.

---

[60] **من تقديم الجامعة الأمريكية بدبي لشعبة الماجستير في القانون الرياضي.**

الملاحق

قائمة الملاحق

- **الملحق عدد 1**:أمين موقو،مقال بعنوان "المحامي وكيل رياضي "
- **الملحق عدد 2**:تصريح الوسيط الرياضي في تونس شخصا طبيعيا أومعنويا
- **الملحق عدد 3**:نماذج من عقد وساطة بين الوسيط الرياضي واللاعب أوالنادي.
- **الملحق عدد 4:**قرار تعقيبي صادر عن الغرفة المدنية الأولى لمحكمة التعقيب الفرنسية بتاريخ 11 جويلية 2018:التعاقد الإلكتروني معتمد لإثبات عملية الوساطة الرياضية.

الملحق عدد 1 :
المحامي وكيل رياضي – مقال غير منشور - بقلم الأستاذ أمين موقو

رئيس لجنة إجازات الوكلاء والوسطاء داخل الجامعة التونسية لكرة القدم.

المقدمة

أصبحت الوساطة في الرياضة بشكل عام و في كرة القدم بشكل خاص في السنوات الأخيرة جزءا لا يتجزأ من اللعبة الأولى جماهيرية في العالم ، بحيث إنتشر هذا العمل في كافة أرجاء المعمورة نظرا لما يدره على من يقوم به من مبالغ مالية.

و الوساطة بشكل عام عملية مسموح بها من الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا بالتنسيق مع الإتحادات المحلية و ذلك حسب شروط حددها الاتحاد الدولي لكرة القدم و معمول بها في كافة أنحاء العالم و من لا يراعي تلك الشروط لا يتم منحه الرخصة الدولية للعمل كوسيط لاعبين.

و بما أن الوكلاء أو الوسطاء يعملون ضمن إطار قانوني واضح فان لهم حقوقا و واجبات يضمنها القانون.

و من الواجب على الوكلاء إتباع القوانين الذي تفرض من الإتحاد الدولي و يتم الاتفاق عليها مسبقا و أي مخالفة لهذه القوانين سواء التي تتعلق بطبيعة عملهم أو إطار عملهم أو المقابل المادي المؤهلين لكسبه تجعلهم عرضة للمساءلة القانونية و العقاب الذي قد يختلف بين الغرامة المالية أو سحب رخصة العمل منهم و منعهم من ممارسة هذه المهنة نهائيا.

و قد نظم الاتحاد الدولي لكرة القدم عملية الوساطة الرياضية حسب منظومتين:

قبل سنة 2015 كنا نتحدث فيها عن وكلاء لاعبين يجب عليهم اجتياز مناظرة قصد الحصول على رخصة ممارسة مهنة الوساطة.

و بعد تنقيح سنة 2015 تم الغاء شرط الوصول إلى النشاط باجتياز مناظرة و أصبح النهج التنظيمي الجديد المعتمد هو نظام التصريح و تقوم من خلاله الهياكل الرياضية بمراقبة توفر مجموعة من الشروط و المعايير الدنيا قبل تسجيل الوسطاء و اعتمادهم لتمثيل اللاعبين أو النوادي عند إبرام عقود العمل واتفاقات التنقل.

و من العناصر الأساسية للقانون الجديد:

1. الشفافية: من خلال الإفصاح الكامل عن المعاملات وذلك بنشر المبالغ المدفوعة للوسطاء في سياق المعاملات التي يشاركون فيها (في التنقلات الدولية ، يجب إدخال مزيد من المعلومات في نظام التحكم في التنقل من الفيفا TMS).
2. دفع أتعاب الوسيط: تحديد الطرف (النادي أو اللاعب) المسؤول عن دفع أجرة الوسيط وما هي النسبة المأوية التي يجب دفعها.
3. تضارب المصالح: الإفصاح كتابة عن أي تضارب في المصالح من قبل جميع الأطراف المعنية.
4. حماية القصر: لا توجد عمولة للوسيط إذا كان اللاعب المعني قاصر.

و يعتبر ميدان الوساطة أو الوكالة في الرياضة عامة و في كرة قدم خصوصا مجالا واسعا لتدخل المحامي لما يقتضيه من تكوين قانوني أو للأرباح المادية الهامة التي يدرها.

أولا : المحامي مؤهل للاضطلاع بمهمة الوسيط الرياضي

يعتبر المحامي بحكم تكوينه القانوني و إتقانه لدور المفاوض الشخص الأكثر تأهيلا ليكون وكيلا رياضيا.

فاللاعب أو النادي يحتاجان الى وسيط رياضي سواء لإبرام عقد انتقال بين ناديين أو لإبرام عقد شغل بين اللاعب و النادي.

أ – فالوسيط الرياضي يجب أن يكون في مرحلة أولى مفاوضا بارعا حتى يتمكن من توفير أحسن العروض لموكله من الناحيتين المادية و الرياضية.

الوسيط و في فترة وجيزة و هي فترة التنقلات يجب أن يتمكن من إيجاد أحسن العروض لموكله و مناقشتها من جميع النواحي في فترة يكون فيها اللاعب منشغلا مع ناديه في نشاطه الرياضي و عرضة لعديد الإغراءات و الضغوط النفسية.

لذا وجب على المحامي كوسيط رياضي أن يدرك تمام الادراك مصلحة موكله و يناقش جميع العروض في بيئة صعبة تحكمها متغيرات و أجال انتقالات و تسجيل و ضوابط قانونية عدة.
و دور المفاوض يتجلى أيضا في كيفية التعامل مع الجانب النفسي و المعنوي الذي قد يحكم التعامل مع الموكل في بعض الأحيان عند ضغط جماهير فريقه الأصلي أو عند الاختيار بين تفضيل الجانب المادي أو الرياضي في العروض و مناقشة العقود مع الفرق.

ب- كما أن التكوين القانوني للمحامي سيكون خير سند لموكله طوال فترة العلاقة بينهما.
فميدان الاحتراف في الرياضة و خصوصا في كرة القدم يقتضي إلماما كاملا بالمنظومة القانونية التي تنظمه على المستويين المحلي و الدولي.
و على المحامي كوكيل أن يوفر جميع طاقاته حتى بعد فترة المفاوضة قصد السهر على العقود التي يمضيها موكله سواء مع أندية أو مستشهرين في بعض الأحيان.
هذه العقود قد يؤدي عدم احترمها من أحد الأطراف الى نزاعات قضائية أمام هياكل التقاضي الرياضي المحلي أو الدولي و يلعب المحامي حينها دوري الوسيط و الوكيل على الخصام في حق اللاعب الذي تعاقد معه.

ثانيا : النصوص القانونية التي تخول للمحامي ممارسة نشاط الوكيل الرياضي

لقد نص الفصل الثاني من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المنظم لمهنة المحاماة أنه للمحامي القيام بمهام الوكيل الرياضي.
و السؤال المطروح في هذا السياق هل يعفي ذلك المحامي من ضرورة التسجيل لدى الجامعة التونسية لكرة القدم و توفير ما يتطلبه الملف من شروط و وثائق؟.
الجامعة التونسية لكرة القدم و قبل تسجيل أي وسيط لديها تطالبه بتقديم ملف يحتوي على ما يلي:

- الامضاء على تصريح العمل كوسيط
- شهادة الباكلوريا
- شهادة في الأقدمية بخمسة سنوات في ميدان كرة القدم
- بطاقة السوابق
- شهادة في التأمين على المسؤولية المدنية في حدود ما يقابل 100.000 فرنك سويسري
- مبلغ ألفي دينار سنويا

فهل أن مرسوم المحاماة يعفي المحامين من ضرورة المرور عبر آلية التسجيل و توفير الوثائق الضرورية لذلك أو لا.
الجواب يكون على جزئين:

- *على المستوى المحلي و أمام هياكل التقاضي الرياضية التونسية :*

تقبل هياكل التقاضي الرياضية التونسية و التي تتكون في أغلبها من محامين العقود التي يمضي عليها المحامون في خانة الوسيط و تعتبره وسيطا قانونا عملا بالمرسوم المنظم للمهنة دون الوقوف على تسجيله بمنظومة الجامعة التونسية لكرة القدم.
غير أن هذا التمشي قابل للتغيير و غير مستقر.

- *على المستوى الدولي:*

يكون في هذا المجال التسجيل لدى الجامعة التونسية لكرة القدم ضروريا قبل اعتماد المحامي كوسيط للاعب أو النادي. و هياكل التقاضي الدولي قد تفرض تقديم ما يثبت تسجيل المحامي كوسيط رياضي لدى الاتحاد المحلي قبل إعتماد صفته كوكيل.
هذا و يجب الاشارة أنه من المستحسن بالنسبة للمحامين الذين يرغبون ممارسة مهنة الوسيط الرياضي إيداع ملفاتهم طبق ما تستوجبه الجامعة التونسية لكرة القدم و قد دأبت اللجنة المسؤولة على هذا الترسيم إعفائهم من شرط الأقدمية في الميدان الرياضي.

ثالثا : الضوابط التي يضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم لتنظيم ميدان الوسيط أو الوكيل

1- القواعد العامة:

على كل إتحاد عضو في الاتحاد الدولي إنشاء نظام لتسجيل الوسطاء، كما يجب أن يسجل في المنظومة كل صفقة يشارك فيها أحد الوسطاء المعتمدين.
و على الوسطاء إمضاء التصريح القانوني والذي سيتم تقديمه إلى الإتحاد المحلي.
هذا التصريح يمثل إلتزام الوسيط بالنظام الأساسي للإتحاد الدولي و لوائحه و الإتحادات القارية والإتحاد المحلي الذي ينتمي إليه.
و على الوسيط أن يقدم للإتحاد التي ينضوي لديه عند عملية التسجيل جملة عقود التمثيل المبرمة بينه و بين اللاعبين أو النوادي. و ينطبق هذا الالتزام أيضا بالنسبة للعقود اللاحقة لفترة التسجيل.

2- التنصيصات الضرورية بعقد الوساطة:

يجب أن تحتوي العقود بين النوادي واللاعبين على جميع المعلومات المتعلقة بالوسيط الذي وقع عليه الاختيار بما في ذلك:

- طبيعة خدمات الوساطة.
- الطبيعة القانونية لعلاقتها بالوسيط.
- التفاصيل عن مدة العقد والأجر.

3- ضرورة اشهار و الاعلام بسجل الوسطاء:

يجب على اللاعبين والنوادي تقديم تفاصيل كاملة عن أي أجرة مستحقة للوسطاء و يطلب من الاتحادات المحلية نشرها سنويا و يجب أن تحتوي المعطيات المنشورة على كل من:

- أسماء جميع الوسطاء المسجلين لديهم.
- تفاصيل المعاملات التي شارك فيها الوسطاء.
- المبلغ الإجمالي المدفوع للوسطاء المسجلين من قبل اللاعبين والأندية التابعة لهم.

4- أجرة الوسطاء:

فيما يتعلق بأجرة الوساطة، يوصي الإتحاد الدولي بعمولة في حدود 3٪ من الدخل الإجمالي الأساسي للاعب أو من مبلغ الانتقال بين ناديين. و يمكن للأطراف المتعاقدة اعتماد عمولة اتفاقية أخرى طالما رضي بها الطرفان.
مع الاشارة في هذا الاطار أنه يمنع بتاتا على الوسطاء الحصول على أي عمولة بالنسبة لانتقال اللاعبين القصر.

5- تضارب المصالح:

يجب على النوادي واللاعبين التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح عند التعاقد مع أي وسيط.

أما إذا كشف الوسيط إمكانية وجود هذا التضارب في المصالح و حصل على موافقة كتابية من جميع الأطراف الأخرى المعنية قبل بداية المفاوضات ، فلا مانع في اختياره حينها.

6- الناحية التأديبية:

الإتحادات الأعضاء لدى الإتحاد الدولي مسؤولة على فرض أي عقوبات على أي طرف يخضع لولايتها.
و من الأمور المحجرة على الوسيط مثلا أن يقوم بحث موكله اللاعب على فسخ عقده في فترته المحمية أو الدخول في مفاوضات مع ناد للتعاقد مع لاعب دون اشعار النادي الذي ينتمي اليه قبل ستة أشهر من نهاية العقد.
و يجب على أي إتحاد محلي نشر أي عقوبة تأديبية ضد أي وسيط مسجل لديه وإبلاغ الاتحاد الدولي و لجنة التأديب التابعة له التي يمكن لها أن تقرر تفعيل هذه العقوبات على المستوى الدولي.

الملحق عدد 2 : التصريح المقام من قبل الوسيط الرياضي

Annexe 1

Déclaration d'intermédiaire pour les personnes physiques :

Prénom(s) :

Nom(s) :

Date de naissance :

Nationalité(s) :

Adresse permanente complète (incluant n° de téléphone, fax et adresse électronique) :

Je soussigné, _____
(prénom(s), nom(s) de l'intermédiaire)

DÉCLARE PAR LA PRÉSENTE :

1. m'engager à respecter et à me conformer aux dispositions obligatoires de la législation nationale et internationale, y compris celles concernant la médiation, lorsque j'exerce mes activités d'intermédiaire. En outre, je m'engage à me conformer aux Statuts et règlements de la Fédération Tunisienne de Football, des confédérations et de la FIFA dans le cadre de mes activités d'intermédiaire.

2. Je déclare ne pas occuper actuellement de fonction d'officiel au sens du point 11 de la section « Définitions » des Statuts de la FIFA, des Règlements Généraux de la Fédération Tunisienne de Football et affirme que je n'occuperai pas de telle fonction dans un avenir proche et prévisible.

3. Je déclare avoir une réputation irréprochable et je confirme en particulier n'avoir jamais été condamné à une quelconque peine pénale ni avoir été reconnu coupable d'un quelconque délit pénal à caractère financier ou violent.

4. Je déclare ne pas avoir de relation contractuelle avec des ligues, des associations, des confédérations ou avec la FIFA pouvant potentiellement générer un conflit d'intérêts. En cas d'incertitude, tout contrat pertinent sera divulgué. Je reconnais que je ne peux en aucun cas laisser entendre, directement ou indirectement, qu'une telle relation contractuelle avec toute ligue, association, confédération ou la FIFA existe au regard de mes activités d'intermédiaires.

5. Je déclare, conformément à l'article 7, alinéa 4 du Règlement de la Fédération Tunisienne de Football sur la collaboration avec les intermédiaires, que je ne peux accepter de paiement devant être effectué par un club en faveur d'un autre club dans le cadre d'un transfert, tel qu'une indemnité de transfert, une indemnité de formation ou des contributions de solidarité.

6. Je déclare, conformément à l'article 7, al. 8 du Règlement de la Fédération Tunisienne de Football sur la collaboration avec les intermédiaires, que je ne peux accepter de paiement de toute partie si le joueur concerné est mineur au sens du point 11 de la section « Définitions » du Règlement du Statut et du Transfert des Joueurs de la FIFA.

7. Je déclare que je ne peux participer, directement ou indirectement – ou être associé de quelque manière que ce soit -, à des paris, jeux d'argent, loteries et autres activités ou transactions analogues en relation avec des matches de football. Je ne peux jouer un rôle – actif ou passif – dans les sociétés, entreprises, organisations, etc. … qui encouragent, communiquent, organisent ou gèrent de telles activités ou transactions.

8. Je consens, conformément à l'article 6, al. 1 du Règlement de la Fédération Tunisienne de Football, sur la collaboration avec les intermédiaires, à ce que l'association concernée obtienne toutes les informations concernant tout paiement de quelque nature que ce soit qui m'est effectué par un club ou un joueur pour mes services d'intermédiaire.

9. Je consens, conformément à l'article 6, al. 1 du Règlement de la Fédération Tunisienne de Football, sur la collaboration avec les intermédiaires, à ce que les ligues, les associations, les confédérations ou la FIFA obtiennent, si nécessaire, dans le cadre de leurs enquêtes, tous les contrats, accords et registres relatifs à mes activités en tant qu'intermédiaire. De même, je consens à ce que les organes susmentionnés obtiennent toute autre documentation pertinente de toute autre partie conseillant, facilitant ou prenant part de manière active aux négociations dont je suis responsable.

10. Je consens, conformément à l'article 6, al. 3 du Règlement de la Fédération Tunisienne de Football, sur la collaboration avec les intermédiaires, à ce que l'association concernée détienne et traite toute donnée à des fins de publication.

11. Je consens, conformément à l'article 9, al. 2 du Règlement de la Fédération Tunisienne de Football, sur la collaboration avec les intermédiaires, à ce que l'association concernée publie et informe la FIFA de toute sanction disciplinaire prise à mon encontre.

12. Je suis pleinement conscient, et j'accepte que cette déclaration soit mise à la disposition des membres des organes compétents de la Fédération Tunisienne de Football.

13. Remarques et observations pouvant revêtir un éventuel intérêt :

_____

J'effectue cette déclaration de bonne foi, et je confirme que l'authenticité de celle-ci est basée sur les informations et preuves actuellement à ma disposition. J'accepte que l'association concernée soit en droit d'entreprendre autant de vérifications que nécessaire afin de vérifier l'authenticité des informations contenues dans la présente déclaration. Je reconnais également qu'en soumettant cette déclaration, je m'engage à immédiatement notifier la Fédération Tunisienne de Football de tout changement concernant les informations susmentionnées.

_____ _____

(Lieu et date) (Signature)

Déclaration d'intermédiaire pour les personnes morales :

Nom de l'entreprise (personne morale/entité)
Adresse de l'entreprise (incluant n° de téléphone, fax, adresse électronique, site Internet) :

(ci-après : « l'entreprise »)

Prénom(s) et nom(s) de l'individu dûment autorisé à représenter l'entreprise susmentionnée (personne morale/entité)

(Remarque : chaque individu agissant au nom de l'entreprise doit remplir une Déclaration d'intermédiaire distincte)

Je soussigné, _____
nom(s) de l'individu représentant la personne morale/entité)

dûment autorisé à représenter l'entreprise

DÉCLARE PAR LA PRÉSENTE :

1. déclare que l'entreprise que je représente s'engage à respecter et à se conformer aux dispositions obligatoires de la législation nationale et internationale, y compris celles concernant la médiation, lorsqu'elle exerce ses activités d'intermédiaire. En outre, je déclare que l'entreprise que je représente et moi-même nous engageons à nous conformer aux Statuts et règlements des associations, des confédérations et de la FIFA dans le cadre de nos activités d'intermédiaire.

2. Je déclare ne pas occuper actuellement de fonction d'officiel au sens du point 11 de la section « Définitions » des Statuts de la FIFA et affirme que je n'occuperai pas de telle fonction dans un avenir proche et prévisible.

3. Je déclare avoir une réputation irréprochable et je confirme en particulier n'avoir jamais été condamné à une quelconque peine pénale ni avoir été reconnu coupable d'un quelconque délit pénal à caractère financier ou violent.

4. Je déclare que l'entreprise que je représente et moi-même n'avons pas de relation contractuelle avec des ligues, des associations, des confédérations ou avec la FIFA pouvant potentiellement générer un conflit d'intérêts. En cas d'incertitude, tout contrat pertinent sera divulgué. Je reconnais que l'entreprise ne peut en aucun cas laisser entendre, directement ou indirectement, qu'une telle relation contractuelle avec toute ligue, association, confédération ou la FIFA existe au regard de ses activités d'intermédiaires.

5. Je déclare, conformément à l'article 7, al. 4 du Règlement de la FIFA sur la collaboration avec les intermédiaires, que l'entreprise que je représente et moi-même ne pouvons accepter de paiement devant être effectué par un club en faveur d'un autre club dans le cadre d'un transfert, tel qu'une indemnité de transfert, une indemnité de formation ou une contribution de solidarité.

6. Je déclare, conformément à l'article 7, al. 8 du Règlement de la FIFA sur la collaboration avec les intermédiaires, que l'entreprise que je représente et moi-même ne pouvons accepter de paiement de quelque partie que ce soit si le joueur concerné est mineur au sens du point 11 de la section « Définitions » du Règlement du Statut et du Transfert des Joueurs de la FIFA.

7. Je déclare que l'entreprise que je représente et moi-même ne pouvons participer, directement ou indirectement – ni être associés de quelque manière que ce soit –, à des paris, jeux d'argent, loteries et autres activités ou transactions analogues en relation avec des matches de football. L'entreprise que je représente et moi-même ne pouvons jouer un rôle, actif ou passif, dans les sociétés, entreprises, organisations, etc. qui encouragent, communiquent, organisent ou gèrent de telles activités ou transactions.

8. Au nom de l'entreprise que je représente, je consens, conformément à l'article 6, al. 1 du Règlement de la FIFA sur la collaboration avec les intermédiaires, à ce que les associations obtiennent toutes les informations concernant tout paiement de quelque nature que ce soit qui serait effectué en faveur de l'entreprise par un club ou un joueur pour ses services d'intermédiaire.

9. Au nom de l'entreprise que je représente, je consens, conformément à l'article 6, al. 1 du Règlement de la FIFA sur la collaboration avec les intermédiaires, à ce que les ligues, les associations, les confédérations ou la FIFA obtiennent, si nécessaire, dans le cadre de leurs enquêtes, tous les contrats, accords et registres relatifs aux activités de l'entreprise en tant qu'intermédiaire. De même, je consens à ce que les organes susmentionnés obtiennent toute autre documentation pertinente de toute autre partie conseillant, facilitant ou prenant part de manière active aux négociations dont l'entreprise que je représente est responsable.

10. Au nom de l'entreprise que je représente, je consens, conformément à l'article 6, al. 3 du Règlement de la FIFA sur la collaboration avec les intermédiaires, à ce que l'association concernée détienne et traite toute donnée à des fins de publication.

11. Au nom de l'entreprise que je représente, je consens, conformément à l'article 9, al. 2 du Règlement de la FIFA sur la collaboration avec les intermédiaires, à ce que l'association concernée publie et informe la FIFA de toute sanction disciplinaire prise à l'encontre de l'entreprise que je représente

12. Je suis pleinement conscient, et j'accepte que cette déclaration soit mise à la disposition des membres des organes compétents de l'association concernée.

13. Remarques et observations pouvant revêtir un éventuel intérêt :

_____

J'effectue cette déclaration de bonne foi et je confirme que l'authenticité de celle-ci est basée sur les informations et preuves actuellement à ma disposition. J'accepte que l'association concernée soit en droit d'entreprendre autant de vérifications que nécessaire afin de vérifier l'authenticité des informations contenues dans la présente déclaration. Je reconnais également qu'en soumettant cette déclaration je m'engage à immédiatement notifier l'association concernée de tout changement concernant les informations susmentionnées.

_____ _____

(Lieu et date) (Signature)

الملحق عدد 3 : نماذج من عقد وساطة

1 – كرة السلة

APPENDIX 2 - STANDARD CONTRACT - PLAYERS' AGENT AND PLAYER

Contract between

Player Agent's Full Name: _____

Company Name (if applicable): _____

Full Address: _____

_____

_____

- hereinafter "the Agent" -

and

- Player's Full Name: _____

  Full Address: _____

  _____

  _____

- hereinafter "the Player" –

or

- Club's Full Name: _____

  Full Address: _____

  _____

  _____

- hereinafter "the Club" –

Preamble

This Contract is based on a master agreement provided by FIBA - Fédération Internationale de Basketball pursuant to the FIBA Internal Regulation governing Players' Agents.

1. Engagement

1.1 . The Player hereby employs the Agent and the Agent hereby agrees to act as Agent for the Player.
or
The Club hereby employs the Agent and the Agent hereby agrees to act as Agent for the Club.

1.2. The Agent shall advise, assist and represent the Player in connection with the engagement of the Player as a skilled basketball player by clubs worldwide [with the exception of…].
Particularly, the Agent shall introduce the Player to any basketball club which might be interested to retain his services, shall then negotiate on behalf of the Player the relevant player contract to be signed by the Player and will subsequently liaise and deal in the Player's interest with the club on all matters of interest for the Player in connection with his engagement with the club.
or
The Agent shall advise, assist and represent the Club in connection with the engagement of basketball players by the Club [to be supplemented] and will subsequently liaise and deal in the Clubs interest with the players on all matters of interest for the Club in connection with his engagement with the players.

2. FIBA Internal Regulations governing Players' Agents
The Parties agree that their relationship under this contract, in particular their respective rights and duties shall be governed by the FIBA Internal Regulation governing Players Agents (hereinafter the "FIBA Agent Regulation") as amended from time to time;
In particular, the parties agree to be entitled to and bound by the respective rights and duties provided for in the FIBA Agent Regulations.

3. Compensation
For any contract procured by the Agent and signed by the Player, the Player agrees to pay to the Agent an agent fee of _____% of the Player's base net salary for _____ year(s).
The Player is released from this obligation in the event that the player contract includes a clause according to which the agent collects his agent fee directly from the club.
The Agent's fee shall be compensation for all the services to be provided by the Agent according to this contract. The Agent shall not be entitled to reimbursement of any expenses unless otherwise agreed in writing.
or
For any contract procured by the Agent and signed by the Club, the Club agrees to pay to the Agent an agent fee of ___% of the Player's base net salary for ___ year(s).

4. Term

This Agreement shall begin on the day of signature hereof by both parties and shall expire on _____ [not to exceed two years] unless renewed by written agreement between the parties].

5. Entire Agreement
This is the entire agreement of the parties. Any amendments and/or additions to this Agreement shall be made in writing; the foregoing shall also apply to any amendment to this clause 5.

6. Confidentiality
The parties agree to keep confidential the contents of this Agreement and any matters related thereto.

7. Arbitration
Any dispute arising from or related to the present contract shall be submitted to the Basketball Arbitral Tribunal (BAT) in Geneva, Switzerland and shall be resolved in accordance with the BAT Arbitration Rules by a single arbitrator appointed by the BAT President. The seat of the arbitration shall be Geneva, Switzerland. The arbitration shall be governed by Chapter 12 of the Swiss Act on Private International Law, irrespective of parties' domicile. The language of arbitration shall be English. The arbitrator shall decide the dispute ex aequo et bono.

Date

_____

Place

_____

The Agent The Player /For the Club

* Disclaimer:
Parties that use this master agreement acknowledge that it cannot and does not take account of legal requirements of the country/countries, the laws of which may be applicable to this Contract.
Parties that use this master agreement acknowledge that it cannot and does not provide regulations for any agreement the parties may have reached. The master agreement is thus only a summary of items to be regulated by the parties. FIBA does not take any responsibility whatsoever in connection with the master agreement.

Contrat de médiation

Entre Les parties soussignées :

1- *******15 Rue du golf Arabe , el menzah 8 ,Ariana, titulaire de la Carte FIFA n° 00427541, enregistré auprès de la fédération tunisienne de football.

(ci-après : l'agent de joueurs)

Et

2. **********, né le 03/04/1987, titulaire de la CIN 07115953 délivrée le 10/09/2002, Demeurant a 32 rue 11410 cité Ibn Sina, Tunis , enregistré aupres de la federation tunisienne de Football.

(ci-après : le mandant)

Les deux parties se sont entendues pour conclure un contrat de médiation dans les termes suivants :

1) DURÉE

Le contrat court sur une durée de 03 mois, allant du 01/06/2015 et expire le 31/08/2015.

2) RÉMUNÉRATION

L'agent de joueurs est rémunéré exclusivement par le mandant pour les services rendus.

L'agent de joueurs perçoit comme suit une commission d'un montant équivalent à **dixc pour cent (10 %)** des émoluments perçus par le joueurs (salaire et primes) par le joueur aux termes du contrat de travail négocié ou renégocié par son agent.

Le Paiement s'effectue d'une manière forfaitaire unique au début de la période couverte par le contrat de travail

3) EXCLUSIVITÉ

Les parties conviennent que les droits de médiation sont transférés à l'agent de joueurs. A ***titre EXCLUSIF*** pour tous les clubs du pays du Golf.

4) LÉGISLATION EN VIGUEUR

Les parties s'engagent à respecter les Statuts, règlements, directives et décisions des instances compétentes de la FIFA, de la confédération et de l'association concernées ainsi que la législation concernant la médiation en vigueur sur le territoire de l'association ainsi que le droit et les traités internationaux applicables.

Les parties acceptent de soumettre toute demande à la juridiction de l'association compétente ou de la FIFA.

Le recours devant les tribunaux ordinaires est interdit sauf disposition spéciale expresse contenue dans la règlementation de la FIFA.

5) DISPOSITIONS FINALES

1. Le présent contrat a été signé en quatre exemplaires .

Fait à Tunis, le 01/06/2015

الملحق عدد 4 : قرار تعقيبي – محكمة التعقيب الفرنسية

Arrêt n° 734 du 11 juillet 2018 (17-10.458) - Cour de cassation - Première chambre civile - ECLI:FR:CCASS:2018:C100734

Cassation

Sommaire 1 :

L'article L. 222-17 du code du sport, qui prévoit que le contrat en exécution duquel l'agent sportif exerce l'activité consistant à mettre en rapport les parties intéressées à la conclusion d'un des contrats mentionnés à l'article L. 222-7 du même code est écrit et que toute convention contraire est réputée nulle et non écrite, n'impose pas que le contrat dont il fixe le régime juridique soit établi sous la forme d'un acte écrit unique.

Sommaire 2 :

Il résulte de l'article 1108-1 du code civil, alors en vigueur, que, lorsqu'un écrit est exigé pour la validité d'un acte juridique, il peut être établi et conservé sous forme électronique dans les conditions prévues aux articles 1316-1 et 1316-4 du même code. En conséquence, viole l'article L. 222-17 du code du sport et l'article 1108-1 du code civil la cour d'appel qui retient qu'un message électronique ne peut, par nature, constituer l'écrit, imposé par le premier de ces textes, concentrant les engagements respectifs des parties.

Demandeur (s) : société AGT UNIT, société à responsabilité limitée Défendeur (s) : société ASSE Loire, société anonyme sportive professionnelle à directoire et conseil de surveillance

Attendu, selon l'arrêt attaqué, que la société *AGT* UNIT, dont le gérant, M. *Z...* , est titulaire d'une licence d'agent sportif, a assigné la

société *ASSE Loire* en paiement d'une certaine somme représentant le montant d'une commission qu'elle estimait lui être due en vertu d'un mandat reçu de cette société aux fins de négocier avec le club allemand de football de Dortmund le transfert d'un joueur, ainsi qu'en

allocation de dommages-intérêts ;

Sur le moyen unique, pris en sa deuxième branche :

Attendu que la société *AGT* UNIT fait grief à l'arrêt de rejeter ses demandes, alors, selon le moyen, qu'en retenant qu'un message électronique ne peut, par nature, pas constituer l'écrit concentrant les engagements respectifs des parties, exigé par l'article L. 222-17 du code du sport, la cour d'appel a relevé d'office un moyen sur lequel elle n'a pas invité les parties à présenter leurs observations ; qu'elle a ainsi violé l'article 16 du code de procédure civile ;

Mais attendu que la société *AGT* UNIT a fait valoir, dans ses conclusions d'appel, que la société *ASSE Loire* ne pouvait prétendre que le mandat litigieux ne respectait pas les règles énoncées par le code du sport au seul motif qu'il avait été conclu par un échange de courriels, dès lors que ceux-ci comportaient tous les éléments exigés par ces dispositions ; que le moyen, qui était dans le débat, n'a pas été relevé d'office par la cour d'appel ; que le grief ne peut être accueilli ;

Mais sur la première branche du moyen :

Vu l'article L. 222-17 du code du sport ;

Attendu qu'il résulte de ce texte que le contrat en exécution duquel l'agent sportif exerce l'activité consistant à mettre en rapport les parties intéressées à la conclusion d'un des contrats mentionnés à l'article L. 222-7 du même code est écrit et que toute convention

contraire est réputée nulle et non écrite ;

Attendu que, pour rejeter les demandes de la société *AGT* UNIT, l'arrêt retient que les courriels échangés par les parties, qui ne

regroupent pas dans un seul document les mentions obligatoires prévues par l'article L. 222-17, ne sont pas conformes aux dispositions

de ce texte ;

Qu'en statuant ainsi, alors que l'article L. 222-17 du code du sport n'impose pas que le contrat dont il fixe le régime juridique soit établi sous la forme d'un acte écrit unique, la cour d'appel, en ajoutant à la loi une condition qu'elle ne comporte pas, a violé le texte susvisé ;

Et sur la troisième branche du moyen :

Vu l'article L. 222-17 du code du sport, ensemble l'article 1108-1 du code civil, alors en vigueur ;

Attendu qu'il résulte du dernier texte que, lorsqu'un écrit est exigé pour la validité d'un acte juridique, il peut être établi et conservé sous forme électronique dans les conditions prévues aux articles 1316-1 et 1316-4 du code civil, alors en vigueur ;
Attendu que, pour statuer comme il le fait, l'arrêt retient qu'un message électronique ne peut, par nature, constituer l'écrit concentrant

les engagements respectifs des parties ;

Qu'en statuant ainsi, la cour d'appel a violé les textes susvisés ;

PAR CES MOTIFS :

CASSE ET ANNULE, en toutes ses dispositions, l'arrêt rendu le 10 novembre 2016, entre les parties, par la cour d'appel de Lyon ; remet, en conséquence, la cause et les parties dans l'état où elles se trouvaient avant ledit arrêt et, pour être fait droit, les renvoie devant la cour d'appel de Grenoble ;

Président : Mme Batut

Rapporteur : M. Truchot, conseiller

Avocat Général : Mme Legoherel, avocat général référendaire

Avocat(s) : SCP Monod, Colin et Stoclet - SCP Rousseau et Tapie

المراجع

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية :**

- **الكتب القانونية**

- **أحمد الورفلي**،المختصر في القانون الرياضي،مجمع الأطرش للكتاب المختص ، ط 1
- **معطي الدخلي**،عقود إنتقال اللاعبين المحترفين ،مجمع الأطرش للكتاب المختص ، ط1

- **الدراسات القانونية :**

- **العميد شوقي الطبيب**،الجديد في مرسوم المحاماة – منشور بموقع المعهد الأعلى للمحاماة.

- **المقالات والملتقيات :**

- **عمر قصير**،مقال بعنوان : " أبرز وكلاء لاعبي كرة القدم في العالم "،موقع رصيف 22 ، نشر بتاريخ 17 جوان 2015 - https://raseef22.com/life/2015/06/17/most-prominent-/football-agents-in-the-world
- **خالد المؤدب**،خمسة أسئلة عن الوكالة،مقال منشور بمجلة نقطة قانونية إلكترونية ،بتاريخ 27 أكتوبر 2016.
- **هيثم عمايرة**،ماهي إدارة الأعمال ؟- مقال منشور بتاريخ 18 ديسمبر 2017 ، موضوع.كوم.
- **أمين موقو**،مقال غير منشور بعنوان "المحامي وكيل رياضي "
- **نعمان الرقيق**،التقرير الإفتتاحي لملتقى " التشريع في الميدان الرياضي " المنظم من قبل المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بصفاقس

وجمعية الحقوقيين بصفاقس يومي 29 فيفري و1 مارس 2008 ،نشر مداخلات الملتقى بالعدد 4 لسنة 2009 ضمن مجلة بحوث ودراسات قانونية إصدار جمعية الحقوقيين بصفاقس

- **حافظ بوعزيز**،المسؤولية المدنية الناجمة عن العنف في الملاعب الرياضية ،مجلة بحوث ودراسات قانونية ،العدد 6 لسنة 2011
- **نسرين الجبابلي** ، مقال بعنوان جرائم العنف في المنشآت الرياضية من خلال القانون عدد 104 لسنة 1994 ،حوليات العلوم القانونية ،مجلة تصدرها كلية العلوم القانونية والإقتصادية والتصرف بجندوبة ، 2008
- **سلاف الحمروني**،وكلاء اللاعبين في تونس:"الدخلاء يغزون القطاع والمسؤولية مشتركـــــة بين النادي واللاعب"– 15 جويلية 2017 – جريدة المغرب.
- **مراد التايب**،مقال بعنوان "السمسرة في كرة القدم شر لا بد منه " – جريدة الصباح 17 جوان 2009.
- **<u>المراجع باللغة الفرنسية :</u>**

- **<u>Livres</u>**
  - **<u>Will</u> and <u>Ariel Durant</u>** ,The story of civilization
  - **Jean Gatsi**,Le droit du sport, (2e éd.) Presses Universitaires de France
- **<u>Mémoires et thèses</u>**
  - **Adriana Sekulovic,**Profession: agent sportif Contribution à une théorie des modèles professionnels _ Thèse de doctorat présentée en vue de l’obtention du

grade de docteur en Sciences et Techniques des Activités Physiques et Sportives_ Université Paris Ouest – Nanterre La Défense Centre de Recherches sur le Sport & le Mouvement (E.A. 2931) École Doctorale 456 janvier 2013 **.**

- **Etudes juridiques**
  - **Dr Klaus Vieweg**,Le droit du sport. une fascination. http://www.irut.de Institut de droit et de technologie Section de droit civil, information juridique, Technologie et droit des affaires.
  - **Jean-Pierre Karaquillo et Franck Lagarde** -Agent sportif. Sport professionnel, Le centre de droit et d'économie du sport 2012.
  - **ETUDE SUR LES AGENTS SPORTIFS DANS L'UNION EUROPEENNE** Une étude réalisée pour la Commission européenne (Direction Générale Education et Culture) Novembre 2009
- **Articles et colloques**
  - **Rodolphe Dareste de la Chavanne**,Article:Une prétendue loi de Solon,Revue des Études Grecques, tome 8, fascicule 29,1895

- **Hamon-Degiovanni Avocats**,Les avocats à travers l'histoire de l'antiquité à nos jours –https://hamon-degiovanni.com/les-avocats-a-travers-lhistoire/
- **J.-M Marmayou,**L'avocat peut-il être agent sportif ?, Dalloz 2007, Chron
- **Maître Laurent Fellous -**L'Avocat Mandataire Sportif -Article juridique publié le 17/07/2017 –lien https://www.legavox.fr/blog/maitre-laurent-fellous/avocat-mandataire-sportif-23633.htm

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....ص 1

الجزء الأول : المحامي مؤهل للإضطلاع بمهام الوكيل الرياضي ..... **ص 9**

الفصل الأول : التكريس القانوني لإختصاص "المحامي وكيل رياضي".**ص 10**

الفصل الثاني : شروط إكتساب المحامي لصفة الوكيل الرياضي..... .**ص 14**

الجزء الثاني : ضوابط ممارسة المحامي لمهنة الوكيل الرياضي.....**ص 20**

الفصل الأول : إلتزامات وحقوق المحامي كوكيل رياضي.....**ص 21**

الفصل الثاني :مسؤولية المحامي كوكيل رياضي **.....ص 25**

خلاصة.....ص 28

الملاحق.....ص 30

المراجع.....ص 33

الفهرس.....ص 37